

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية



السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق اللاوسط في ظل حكم حزب العدالة والتنمية (2002-2015)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات شرق أوسطية

تحت إشراف الأستاذة

إعداد الطالبين:

د. خليدة خلاصي

- عليش ارزقي

- سي صالح محمد صالح

أعضاء لجنة المناقشة:

د/برد رتيبة أستاذة جامعة مولود معمري، تيزي وزو، رئيسة

أ/عمر محمد أستاذ جامعة مولود معمري، تيزي وزو، عضوا

د/خليدة خلاصي أستاذة جامعة مولود معمري، تيزي وزو، مشرفة ومقررة

السنة الجامعية: 2014/2015

كلمة شكر وتقدير

نتوجه بالشكر والامتنان والتقدير الأستاذة الدكتورة خليدة خلاصي، المشرفة على البحث وذلك على صبرها معنا في تقديم النصح والإرشاد والآراء النيرة وعلى كل ما بذلته من جهد والذي كان لتوجيهها وملاحظاتها القيمة الأثر الكبير علينا.

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الذين شرفونا بحضورهم لمناقشة هذه الأطروحة.

إلى رئيس القسم، الأستاذ حمداني وكل الطاقم الإداري.

إلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو

ولا يفوتنا أن نتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى كل من ساهم بالتشجيع أو السؤال أو المساعدة قبل وأثناء إعداد البحث.

والله الموفق.

إهداء

إلى روح والدي
إلى أبي
إلى زوجتي وابنتي: ليليا وميليسة
إلى إخوتي وأخواتي
إلى كل الزملاء

بكم أُرزقي

إهداء

إلى روح الوالد
إلى روح العمة
إلى أمي، إخواني وأخواتي
إلى زوجتي وابنتي ريام
إلى كل الزملاء

محمد صالح

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: لمحة تاريخية للعلاقات التركية مع منطقة الشرق الأوسط

تمهيد

المبحث الأول: العلاقات التركية - العربية في الفترة العثمانية

المبحث الثاني: العلاقات التركية - العربية بعد تأسيس الجمهورية التركية 1923

المبحث الثالث: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية

الفصل الثاني: ملامح وتجليات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة

والتنمية

تمهيد

المبحث الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية

المبحث الثاني: المرجعية الفكرية لحزب العدالة والتنمية

المبحث الثالث: أبعاد السياسة الخارجية في تصور حزب العدالة والتنمية

الفصل الثالث: السياسة التركية الشرق أوسطية في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2015

المبحث الأول: السياسة التركية الشرق أوسطية في الفترة 2002 إلى 2010

المبحث الثاني: الدور التركي في الثورات العربية

المبحث الثالث: التحديات والرهانات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط

خاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

مقدمة

مقدمة :

شهدت السياسة الخارجية التركية تغيرات بعد نهاية الحرب الباردة وانهيـار الاتحاد السوفياتي وما نجم عنه من تفكك للقطب الاشتراكي، وعلى ضوء هذه التحولات والتفاعلات التي ميزت البيئة الدولية الإقليمية، انتهزت تركيا هذه الفرصة لإعادة تقييم دورها في ظل المستجدات، وفي ضوء موازين القوى الجديدة.

منذ ذلك الوقت، سعت تركيا إلى تحديد دورها، وترسم سياستها الخارجية غير تلك التي هيمنت إبان الحرب الباردة، والتي جعلت منها دولة مواجهة ضد الخطر السوفياتي وحلقة ضرورية في الإستراتيجية الغربية لاحتواء التوسع الشيوعي والوقوف أمام محاولات الاتحاد السوفياتي مد نفوذه جنوباً، إلى أن أصبح بعد زوال هذا الخطر جسراً بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي.

وانطلقت من قناعتها بأن موقعها الجيوإستراتيجي يعد عاملاً يساعد النقاء أهميتها الاستراتيجية في ضوء السياسات العالمية للدول الكبرى، لذا حاولت أن تؤدي دوراً إقليمياً جديداً وفعالاً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

من هذا المنطلق، أخذت تفتح أمام تركيا عوالم جديدة من البلقان إلى القوقاز، وآسيا الوسطى مروراً بالشرق الأوسط، وبرزت مقاربات جديدة تهدف إلى استلهاـم الصيغة العثمانية المتعددة القوميات والإثنية للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي العثماني بعدما كانت مهمة ومهمشة بسبب تركيزها المفرط على العلاقات بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً.

بدأت تتجلى ملامح هذه الرؤية الجديدة في السياسة الخارجية التركية، والتي من خلالها سعت إلى لعب دور محوري ومركزي في منطقة الشرق الأوسط وأخذت تتجسد وتتنامى عقب وصول حزب العدالة والتنمية (AKP) ذو جذور إسلامية إلى السلطة في نوفمبر 2002، حيث برزت معالم جديدة في السياسة الخارجية التركية التي استندت إلى العمق الاستراتيجي، وسياسة متعددة الأبعاد وتفسير المشكلات التي هندسها الدكتور أحمد داوود أوغلو، في

تفعيل الدور السياسي والدبلوماسي لتركيا في ظل التحولات الدولية التي عرفتھا المنطقة والعالم.

وقد ركزت تركيا في سياستها الخارجية الجديدة توجهها نحو بعدها القديم ذات الصبغة الإسلامية لكن دون تخليها عن علمانيتها التي هي منهج حياة تركيا الحديثة منذ أن أسسها مصطفى كمال أتاتورك عام 1923، ودون تغيير في ثوابت سياستها الخارجية التقليدية التي تربطها بالعالم الغربي، ولاسيما الاتحاد الأوروبي الذي ترغب وتسعى جاهدة للانضمام إليه.

مشكلة الدراسة:

منذ تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923، عمدت تركيا في سياستها الخارجية على مبدأ المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد معتمدة على شعار "سلام في الداخل، سلام في الخارج"، وسعت بالتالي إلى تجنب مختلف دوائر الصراع، لكن سرعان ما تطورت خلال الحرب الباردة، بعد أن انضمت إلى حاف الناتو، وأصبحت تركيا دولة مواجهة ضد المد الشيوعي، وحلقة ضرورية في الاستراتيجية الغربية وبالأخص الأمريكية. وبعد زوال الاتحاد السوفياتي، انكمش دور تركيا وأصبحت بمثابة دولة طرف أو جسر في إقليمها.

أسهمت المتغيرات الخارجية الدولية والإقليمية وكذا المتغيرات الداخلية في دفع تركيا لتقييم دورها في ضوء هذه المستجدات، ولاسيما انتقال السلطة إلى حزب العدالة والتنمية في عام 2002، حزب ذو مرجعية إسلامية، والذي رسم رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط مستحضرا في ذلك الإرث التاريخي العثماني، مما أدى إلى تغيير في العلاقات التركية العربية، حيث أن هناك صعودا متواليا للدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، إذ تتمحور إشكالية الدراسة حول محاولة الإجابة عن التساؤل التالي :

ما هي طبيعة السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ؟ وما مدى نجاعتها على المستوى الإقليمي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي طبيعة العلاقات التركية- العربية خلال الفترات الزمنية المختلفة؟
- ما الدوافع الحقيقية لتحسين العلاقات التركية العربية ؟
- ما مدى تأثير حزب العدالة والتنمية على توجهات السياسة الخارجية وصنعها وتنفيذها؟

- ما هو الدور التركي في الحراك الربيع العربي ؟
- فيما تتمثل التحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الوسط ؟

فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية :

- 1- ان التوجهات السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط هي حصيلة التحولات و المتغيرات في البيئة الداخلية.
- 2- ان التغير في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط هو نتيجة و صول حزب العدالة والتنمية الى السلطة.
- 3- ازداد و تعاظم الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد وصول الاسلاميين الى السلطة في 2002(حزب العدالة و التنمية).

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة:

- التعرف على طبيعة العلاقات التركية العربية في مختلف مراحلها التاريخية .
- بيان أثر وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية التركية.
- بيان الانعكاسات الأساسية لتحسن العلاقات العربية - التركية.
- إبراز دور تركيا في الحراك السياسي للثورات العربية.

أهمية الدراسة :

يكتسي هذا الموضوع المتعلق بالسياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية حيال الشرق الأوسط أهمية علمية وعملية، فمن الناحية العلمية تظهر هذه الأهمية في تناولها لطبيعة هذه السياسة التي انتهجتها تركيا منذ 2002 إلى 2015 وهي فترة معاصرة فضلا عن خصوصية الحالة التركية التي تتحكم فيها جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية. أما الأهمية العملية تخص التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية حيال منطقة الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي إلى السلطة وسعي تركيا للعب دور إقليمي من خلال تطبيقها لنظرية العمق الاستراتيجي وسياسة متعددة الأبعاد وتفسير المشكلات مع دول الجوار، لاسيما في هذه المرحلة الراهنة التي أعقبت أحداث الربيع العربي.

حدود الدراسة :

(1) الحدود الزمانية :

تقتصر الدراسة على تحليل التغيرات والتحولات في العلاقات التركية العربية، في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2015، حيث شكلت سنة 2002 منعرجا حاسما، بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة، والتحول الطارئ في مجال العلاقات التركية العربية. إلا أن هذا التحديد الزمني لم يمنعنا من الرجوع إلى استحضار الخلفية التاريخية للعلاقات التركية - العربية قبل هذه الفترة.

(2) الحدود المكانية :

اقتصرت دراسة هذا الموضوع على تركيا ومنطقة الشرق الأوسط التي تشترك مع ماضيها التاريخي والحضارة والدين والإقليم الجغرافي، لتتناول مسار تطور العلاقات التركية - العربية.

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية:

1- السياسة الخارجية:

تعددت التعاريف التي أعطت للسياسة الخارجية وذلك نظرا لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات والأدوار من جهة، وإلى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة، العلاقات الدولية والدبلوماسية والإستراتيجية من جهة ثانية.

يقصد بالسياسة الخارجية عملية صياغة وصناعة مجموعة السلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي وذلك، بناء على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات، والتي تؤثر بشكل مباشر على فعالية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها.

وفي هذا الإطار، يعرف جيمس روزنو السياسة الخارجية على أنها تتمثل في "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة".

أما محمد السيد سليم، يقدم تعريفا آخر، حيث يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية وكذا الأبعاد المحتملة، وبالتالي يقصد بالسياسة الخارجية "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"⁽¹⁾.

2- الشرق الأوسط :

إن لمصطلح الشرق الأوسط عدة دلالات ومؤشرات وأهداف وهذا حسب استعماله من طرف القوى الغربية المنافسة على المنطقة.

¹ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، 2001، ص12

وقد ظهر تعبير الشرق الأوسط لأول مرة سنة 1902 حيث أطلقه المؤرخ الأمريكي ألفريد ماهان ليدل على "المنطقة الواقعة بين الهند وشبه الجزيرة العربية ومركزه الخليج العربي"، وتشمل منطقة الشرق الأوسط كل من مصر وفلسطين، ولبنان وسوريا والأردن، والعراق والكويت وشبه الجزيرة العربية.

إن منطقة الشرق الأوسط تشمل على: دول النظام الإقليمي العربي مضافا إليه تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان . تكتسي منطقة الشرق الأوسط أهمية إستراتيجية بالغة وتحتوي على الموارد الطبيعية الهائلة مثل المعادن، ومصادر الطاقة الاحفورية، وهذا ما جعلها منطقة تتنافس وصراع بين القوى الغربية التي تسعى للسيطرة عليها وبسط نفوذها.

3- الحزب السياسي:

تعددت التعارف الخاصة بهذا المصطلح، ومن بينها تعريف هارلد لاسويل بأنه "تنظيم يقدم مرشحين في الانتخابات". و يعرف درزائيلي الحزب على أنه "مجموعة من الأفراد يجمعهم الإيمان بفكر معين".

أما إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي يقدم تعريفا آخر إذ يقول أن " الحزب هو تنظيم سياسي يسعى للسلطة كي يحقق مبادئه السياسية في إطار منظومة الديمقراطية، لأن الديمقراطية في أبسط صورها تعني تعدد الأحزاب، فالحزب هو أداة لتنظيم الممارسة السياسية والمشاركة بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة"⁽¹⁾.

4- حزب العدالة والتنمية:

هو حزب سياسي تركي ذات التوجهات الإسلامية، أنشأ في 2001، ووصل إلى السلطة في تركيا عقب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في نوفمبر 2002 . وهو يتبنى رأسمالية الليبرالية، يسعى لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، ويتبع الديمقراطية المحافظة مثل الأحزاب الأوروبية.

¹- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، كتب عربية، 2005، ص350.

الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع العلاقات العربية التركية باهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين في هذا المجال وفي ما يلي نستعرض بعض الدراسات :

1- دراسة أحمد سليمان بن سالم الرحاحلة (2014) : الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات" . دراسة ماجستير، منشورة ان جامعة الشرق الأوسط. وهي دراسة قدمت لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، وقد تناول الباحث فيها الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"، وقد جاءت الدراسة في أربعة فصول تناولت الإطار النظري لمفهوم الشرق الأوسط، مع تحديد الأهمية التركية والدولية لمنطقة الشرق الأوسط، ثم الرؤية التركية لمنطقة الشرق الأوسط وخياراتها الإستراتيجية، كما تناولت الدراسة أيضا مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط (الفرص والتحديات) ومن خلالها تطرقت إلى مقومات الدور التركي في المنطقة مع استشراف لمستقبل الدور التركي في ظل التغيرات والمستجدات على الساحة الإقليمية والدولية.

2- دراسة محمد عبد العاطي التلوي (2011) : السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا (2002 - 2008)، رسالة ماجستير منشورة، وقسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول استعرض فيها الباحث تطور السياسة التركية تجاه سوريا من 1945 إلى غاية 2001، ثم تناول أهم محددات السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا. كما تطرق إلى إبراز أثر البيئتين الدولية والإقليمية في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا. ثم تناول الباحث موضوع أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية، وكذلك صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، مع الإشارة إلى مدى قدرة تركيا على لعب دور الوسيط، وخاصة في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل.

3- دراسة خورشيد حسين دلي (1999): تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى البحث في اتجاهات السياسة التركية، وكذا علاقاتها بالخيارات السياسية لتركيا والجغرافيا السياسية.

تناول الباحث أيضا الفضاء الجغرافي- السياسي للتوجهات التركية على مختلف الأصعدة: السياسية، الاقتصادية والأمنية، في ضوء التغيرات والمستجدات على الساحة الدولية والإقليمية الجارية. وقسمت الدراسة هذا الفضاء الجغرافي إلى مجموعة دوائر أساسية هي: الدائرة الأوروبية والأمريكية (الغربية)، الدائرة الإسلامية (العربي)، الدائرة الإسرائيلية والدوائر الآسيوية. واستعرض الباحث القضايا المتعلقة بكل دائرة وربطها بالمتغيرات الداخلية التي تحدث في تركيا. واختتم الباحث دراسته هذه، بأنه في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي طرأت عقب نهاية الحرب الباردة، وسقوط الإتحاد السوفياتي، وحرب الخليج، يجب على تركيا أن تختار من بين الاختيارات الثلاثة: خيار الاندماج في الإتحاد الأوروبي، أو الخيار الشرق الأوسطي، أو خيار العالم التركي.

4- كفاية حديدون (2012)، توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية.

استهدفت هذه الدراسة بيان توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي، حيث قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، يستعرض الباحث العوامل الداخلية المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية حيال العالم العربي، ثم تناول بالتفصيل العوامل الخارجية والتي تشمل في البيئة الإقليمية والبيئية الدولية، وفي الختام، يتطرق الباحث إلى دراسة وإبراز الأبعاد الوظيفية للسياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي، والتي تشمل البعد الوظيفي الاقتصادي والسياسي والإستراتيجي الأمني.

5- صدام أحمد سليمان الحجاجبة (2011): دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010، رسالة ماجستير منشورة قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط .

وهي رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في الدراسات السياسية، تناول فيها الباحث الخلفية التاريخية للدولة التركية ونشأة وأهداف حزب العدالة والتنمية، وذلك من خلال الخلفية التاريخية للنظام السياسي التركي والحياة السياسية الحزبية، ثم يتطرق إلى استعراض مختلف العوامل المؤسسية المحددة للعلاقات العربية التركية بعد 2002، أي بعد وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة طيب رجب أردوغان إلى الحكم، بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية . كما عرج الباحث من خلال دراسته إلى إبراز التحول الإستراتيجي الذي يميز العلاقات العربية التركية بعد عام 2002، وذلك بتناول كل من العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربط تركيا بالدول العربية.

6- احمد سليمان سالم الرحاحلة (2014) : الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط " الفرص والتحديات"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية -كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط .

تناولت هذه الدراسة مفهوم الشرق الأوسط والأهمية التركية والدولية لمنطقة الشرق الأوسط. واستعرض الباحث الرؤية التركية لمنطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من خياراتها الإستراتيجية مبرزاً المرتكزات التي بنيت عليها تركيا رؤيتها وكذا محددات الخيارات الإستراتيجية. في الختام تطرق الباحث إلى دراسة مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال الفرص المتاحة لتركيا والتحديات التي تواجه الدور التركي، ففي هذا السياق يعرج الباحث إلى ذكر أهم المقومات التي يستند عليها الدور التركي وكذا استشراف لمستقبل مسعى تركيا في ظل التطورات والمستجدات. فضلاً عن هذا كله يقدم الباحث جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

7-علي سعد سعيد السعيد (2014):الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط(2002-2013) - القيود والفرص- رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط(2014).

استهدفت هذه الدراسة إظهار القيود العلمانية وفرص التيار الإسلامي وأثرها في قيام النظام السياسي التركي وتطوره ما بين تأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك إلى غاية عام 2002. ويستعرض الباحث الجذور التاريخية الإسلامية للدولة العثمانية، ويشعر في دراسة مبادئ الحركة الكمالية ثم يتناول الواقع السياسي التركي بعد مصطفى كمال أتاتورك.

يتناول الباحث في هذه الدراسة فرص التيار الإسلامي وأثرها في تطور النظام السياسي التركي، مبينا في ذلك موقف النظام السياسي الذي تسيطر عليه المؤسسة العسكرية من التيار الإسلامي خلال الفترة 1923-1969 قبل تناول الظاهرة السياسية الإسلامية والسلطة في تركيا بداية من عام 1970 إلى 2002.

تطرق الباحث إلى دراسة القيود المحددة للاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم حزب العدالة والتنمية مشيرا في ذلك إلى القيود الداخلية أو المحلية إضافة إلى قيود البيئة الإقليمية والدولية. ويعرض كذلك الباحث فرص نجاح الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط حيال كل من إيران، إسرائيل والدول العربية بوجه أخص.

الإطار المنهجي للدراسة:

لدراسة أي ظاهرة لابد من الاعتماد على مناهج التي تساعد وتسهل عملية فهم الظاهرة محل الدراسة بكل موضوعية، لذا الدراسة السياسية التركية تجاه الشرق الأوسط في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ارتأينا الاعتماد على المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي:

اعتمدنا على هذا المنهج لوصف مضامين توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، مع إبراز مميزات حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي، زيادة على وصف مختلف التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط خاصة أحداث " الربيع العربي " ومدى تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية التركية وموقف تركيا منها.

2- المنهج التاريخي :

اعتمدنا على هذا المنهج التاريخي في دراسة هذا الموضوع المتعلق بالسياسة الخارجية التركية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط عبر مراحل مختلفة من التاريخ، مع تناول التحولات والتوجهات المرتبطة بالسياسة الخارجية التركية، ولاسيما الفترة الممتدة من 2002، في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

3- المنهج المقارن:

كان الاعتماد على هذا المنهج لإبراز ترابط الأحداث وطبيعة التوجهات في السياسة الخارجية التركية وإدراك الاختلاف والاستمرارية في توجهاتها خلال الفترات الزمنية المختلفة، ومدى تأثيرها على العلاقات العربية - التركية.

الفصل الأول

لمحة تاريخية للعلاقات التركية مع منطقة الشرق
الأوسط

تمهيد :

نحاول في هذا الفصل دراسة لمحة تاريخية للعلاقات التركية مع منطقة الشرق الأوسط التي سادت خلال الحقبة العثمانية واستمرت بصورة مختلفة خاصة عندما بدأت الثورة التركية أوائل القرن العشرين وسيطرة جماعة الاتحاد والترقي على السلطة بعزل السلطان عبد الحميد الثاني. وبروز الصراع بين القومية التركية والقومية العربية خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

ونتطرق أيضا إلى طبيعة العلاقات التركية - العربية بعد الحرب العالمية الأولى التي أثرت على مسارها ولاسيما بعد تأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك.

كما نعالج في هذا الفصل المتغيرات والثوابت في السياسة الخارجية التركية خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية إلى السلطة بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2002. ولذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: العلاقات التركية - العربية في الفترة العثمانية.

- المبحث الثاني: العلاقات التركية - العربية بعد تأسيس الجمهورية التركية في

1923.

- المبحث الثالث: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية.

المبحث الأول

العلاقات التركية - العربية في الفترة العثمانية

لقد عرف التاريخ العثماني عدة حقبات وكانت أوجها بداية الظهور الحقيقي لهذه الإمبراطورية، فكان محمد الثاني (1451 - 1481)، الفاتح من واضعي أسس هذه الدولة، وكان الاستيلاء على القسطنطينية ضرورة سياسية وإستراتيجية وهدف تأسيس إمبراطورية عالمية تكون القسطنطينية مركزها الطبيعي⁽¹⁾ سياسيا وتجاريا ومن هذه المدينة وجه محمد الفاتح نداءات لمختلف أنحاء العالم الإسلامي بالمجيء إلى عاصمة الإسلام الجديدة للعيش فيها.

ولقد دفع هذا الفتح العظيم للعالم الإسلامي إلى الاعتراف بالسلطان محمد الفاتح زعيما للحرب المقدسة ضد المسيحيين، إذ وجد السلطان محمد الثاني متفوقا على كل الحكام المسلمين بما فيهم جيرانه سلاطين المماليك. وكانت هذه فرصة له للمطالبة بأن يحل محلهم في الإشراف على الحجاز⁽²⁾.

أما في ظل حكم بايزيد الثاني (1481 - 1512) فقد كانت العلاقات العثمانية مع دول الجوار أي الشام ومصر جد متشنجة حيث كانت هذه الدول تحت حكم المماليك ولكن بتعاضد المعارك، ثم الاستيلاء على سبس وطرطوس الحبيبية سنة 1488. إن سقوط بايزيد الثاني واعتلاء سليم الأول السلطة في 1512 تغيرت توجهات الدولة العثمانية إذ تحولت الوجهة إلى الشرق، وأن خروج العثمانيين إلى هذه المناطق كان هدفه هو حماية الحرمين الشريفين والمدن الإسلامية المقدسة من هجمات البرتغال، الأمر الذي عجز عنه المماليك⁽³⁾، ولكن في حقيقة الأمر أن الصراع العثماني الصفوي هو الذي جعل سليم الأول

1- محمود محمد الحويري، تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص125.

2- المرجع نفسه، ص153.

3- نفسه، ص 208 .

يقرر الاستلاء على الأراضي الملوكية لأسباب استراتيجية. كما أن سليم الأول تمكن من دخول حلب في عام 1516 وكان في استقباله الأهالي الذين رحبوا به وأطلق عليه في خطابات المساجد خادم الحرمين الشريفين وبذلك اتخذ لنفسه اللقب الذي كان يحمله حكام مصر منذ صلاح الدين الأيوبي وكرس نفسه زعيما روحيا لدار الإسلام، وبدأ يطلق على نفسه "سلطان المسلمين".

كانت المرحلة الموالية هي الاستلاء على حمص، حماه ودمشق، أين أقام في هذه الأخيرة وفود بيروت وطرابلس وحيدا والمدن الأخرى السورية التي سارعت إلى تقديم ولائها له. وبمقابل الاعتراف الشكلي بالتبعية للعثمانيين⁽¹⁾.

ولكن الأوضاع لم تستقر في نهاية حكم سليم الأول وبداية حكم السلطان العاشر سليمان القانوني الذي وضع ترتيب وتنظيم محكم للدولة العثمانية، وواصل فتوحاته نحو أوربا إذ تمكن من الوصول إلى فيينا ومدن أخرى في عمق الأراضي المسيحية، وكان التوتر في الجهة الشرقية من السلطنة العثمانية، إذ تواصل النزاع مع الدولة الصفوية تحت حكم اسماعيل شاه وابنه الشاه طماسب. وتواصل تردي العلاقات بين الدولتين خاصة بعد استيلاء الصفويين على بغداد واستغاثة حكامها بالسلطان سليمان وقام هذا الأخير بالزحف بجيش عظيم قاصدا إيران. وخاصة أن السلطان سليمان كان يسعى إلى تأمين ظهر الدولة العثمانية أثناء حروبها في أوربا بعد الالتفاف الصفوي البرتغالي واستمرت هذه الحروب بين الصفويين والعثمانيين أكثر من واحد وعشرون عاما⁽²⁾.

أدت الاستراتيجية العثمانية تحت قيادة سليمان القانوني إلى إنشاء قاعدة بحرية متقدمة في البصرة والتي أفادت الأسطول العثماني من تطهير سواحل اليمن من الوجود البرتغالي.

1- محمود محمد الحويري، المرجع السابق، ص 218.

2- محمد عبد اللطيف هريدي. الحروب العثمانية الفارسية و أثرها في انحصار المد الإسلامي في أوربا، الطبعة الأولى، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987، ص 63.

فكانت النتيجة دفع إمارات الخليج الوقوف أمام النفوذ الأجنبي⁽¹⁾. مكنت الحروب المتتالية الدولة العثمانية والدولة الصفوية طيلة عقود من الوصول إلى فكرة إيقاف هذا العداء الدائم.

وتمت عدة مبادرات نتجت عن معاهدات عدة بين هذين الطرفين، وكانت أهمها معاهدة آماسيا (8 رجب 1562) حيث بموجبها استقر الأمر للعثمانيين في أذربيجان وفي العراق، وتعهد العثمانيين بتحقيق أمن وسلامة الحجاج الإيرانيين أثناء أدائهم فريضة الحج في الحجاز وزيارة العتبات المقدسة الشيعية⁽²⁾.

أما في العصر الحديث فكانت العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الإسلامية التي كانت تحت سلطتها متوترة إذ كان تحالف الشيخ محمد عبد الوهاب مع الأمير محمد بن سعود لتشكيل دولة في الحجاز سببا في قيام الدولة العثمانية بتكليف وليها محمد علي باشا للقضاء على الدولة السعودية الأولى، ونجح هذا الأخير في القضاء على الدولة التي استمرت أربعة وسبعين سنة (1744-1881) وبالتالي إعادة الجزيرة العربية إلى أحضان الدولة العثمانية⁽³⁾.

أما في حقبة عبد الحميد الثاني فقد قام بالدعوة إلى الجامعة الإسلامية، وقد نجحت سياسته واستطاع أن يحكم البلاد خلال ثلاث وثلاثين سنة، ويربط العلاقة مع الدول الإسلامية التي كانت تحت حكمه وقد قرب إليه علماء الإسلام وأشرف مكة المكرمة وعلى رأسهم الحسين بن علي، وقد عهد إلى كثير من العرب بأعلى المناصب في الدولة. وكان الفريق محمد باشا والفريق محي الدين باشا ولدى الأمير عبد القادر الجزائري من مرافقي

1- محمد عبد اللطيف هريدي المرجع السابق، ص 4.

2- المرجع نفسه، ص 68.

3- إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998، ص 129.

السلطان. ولقد قام بتزويج أميرات البلاط من غير الأتراك وهم الشريف علي حيدر وأحمد سامي شوكسي الأصل ولبناني الجنسية إذ صار سنة 1926 رئيساً لدولة سوريا⁽¹⁾.

والمتمثل لتاريخ الدولة العثمانية في الشرق الأوسط يرى أنها أضفت على ولاياتها العربية نوعاً من الهدوء والاستقرار السياسي، ولم تغير من عادات وتقاليده شعوب المنطقة، فكانت تدخلاتها فقط في جمع الضرائب والإشراف على القضاء وتوفير الأمن⁽²⁾. وكانت الدولة العثمانية المدافع عن المذهب السني الذي كان المذهب الرسمي للدولة وحاصرت المذهب الشيعي في فارس وجزء من العراق ولم تسمح بتسريبه إلى الأقاليم العربية كما أنها منعت اليهود من الاستيطان في سيناء المصرية حيث أصدر السلطان سليم الأول عندما فتح مصر في 1517 مرسوماً يمنع اليهود من الهجرة إلى هذا الإقليم⁽³⁾.

في القرن الثامن والتاسع عشر عرفت الدولة العثمانية عدة مشاكل في بعض ولاياتها العربية. إذ ظهرت مجموعة دينية تحت قيادة محمد عبد الوهاب الذي بدأ بنشر مذهبه في بلاد الحجاز وأصبح له العديد من التابعين.

ولما رأى السلطان محمود أنه من الضروري قمع هذه الفئة التي يخشى من امتدادها على تفريق كلمة الإسلام. ولبعد ولايات الشام وبغداد عن مركز الفتنة كلف محمد علي باشا والي مصر لمحاربتها واسترجاع مكة الشريفة والمدينة المنورة من أيدي زعمائه وللقيام بهذه المهمة، كلف محمد علي باشا ابنه إبراهيم باشا للقضاء على هذه المجموعة أين استعملت كل الوسائل الحربية خاصة البحرية لأن إرسال الجيش عن طريق البر يعتبر خطراً وكان السبب في ذلك هو انتشار الوهابيين في جميع الطرق المؤدية إلى الحجاز.

1- محمد فريدك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، الطبعة الأولى، دار النفاس، بيروت، 1981، ص 746

2- إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 245.

3- المرجع نفسه، ص 246

فتمكن إبراهيم باشا من القضاء على الوهابيين وعلى رأسهم عبد الله بن سعود وكان ذلك في سبتمبر 1818.

لقد زادت هذه الأحداث من قوة محمد علي باشا ومن سلطته في مصر والحجاز إذ بسط سيطرته على كل الأقطار المجاورة. وعند وفاة السلطان محمود سنة 1839، أراد محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا الخروج من الدولة العثمانية والمطالبة بالاستقلال عن الدولة الأم⁽¹⁾ وردا على هذا العصيان قام الباب العالي أي السلطة في اسطنبول من محاولة معاقبة محمد علي باشا وفصله عن ولاية مصر، إلا أن القوة التي يتمتع بها هذا الأخير مكنته من الصمود أمام الجيش العثماني الذي بعث خصيصا للقضاء عليه وتوسعت طموحاته إلى محاولة السيطرة على كل الولايات المجاورة منها العراق والحجاز والشام ووصل به الحال إلى الامتناع عن دفع الخراج وعدم إرسال من يطلب منه من الشبان للخدمة العسكرية. وأقام علاقات وطيدة مع العديد من الدول الأوروبية ولكن إصرار السلطان الجديد عبد المجيد الأول القضاء على محمد علي باشا والحكم الموازي في مصر مكن أعداء محمد علي من الاتحاد مع السلطان لإسقاط ولي مصر. فأرسلت الدولة العثمانية قوة عسكرية هامة إلى موانئ ومراحل إسكندرية وأحالت إدارة ولاية مصر مؤقتا على محمد علي باشا عزت⁽²⁾ فاستولت البحرية العثمانية على قلاع صيدا وسوريا، وانتصرت الدولة العثمانية برا على إبراهيم باشا. أما من جهة الدول فإن إنجلترا وروسيا وبروسيا قطعوا العلاقات مع محمد علي باشا.

1- إبراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلمية، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988، ص212

2- المرجع نفسه، ص213.

وبانخفاض حدة الدولة العثمانية وخاصة والي مصر على ولاية الحجاز تمكن الامام تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود وأبنة فيصل عام 1832، من التحرك لتوطيد دعائم الدولة السعودية الثانية في شبه الجزيرة العربية⁽¹⁾.

إن الدولة العثمانية التي بعثت بحملاتها العسكرية إلى شبه الجزيرة العربية، من أجل القضاء على الدولة السعودية الأولى أوائل القرن التاسع عشر، قد أدركت أنها لم تكن موفقة في قرارها القاضي بإسناد تلك الجهة إلى محمد علي باشا. فلم تتردد من التقرب إلى الدولة السعودية الثانية تحت قيادة أمراء آل سعود، خاصة أن هذه الدولة الفتية تمكنت من تحقيق الإجماع حولها في كل مناطق شبه الجزيرة العربية. وأكدت الدولة العثمانية عبر واليها في بغداد أن السلطان العثماني على أتم الاستعداد لتقديم يد المساعدة لهذه الدولة.⁽²⁾ من هنا يظهر لنا أن علاقة الدولة السعودية الثانية بالدولة العثمانية تغيرت تماما عما كانت عليه خلال الدول السعودية الأولى. لأن التطورات التي حدثت خلال هذه المرحلة خاصة فيما يخص حروب الشام التي خاضها مع محمد علي باشا، جعلت الدولة العثمانية هي التي تخطب ود الدولة السعودية الثانية، لكي تضرب بها جيش محمد علي.⁽³²⁾

لقد عاشت الدولة العثمانية قرنا قبل سقوطها مخاضا عسيرا خاصة فيما يخص علاقاتها مع الأقطار العربية. فهو سقوطا آخر دولة حملت شعار الخلافة الإسلامية.

لما تولى الخلافة السلطان عبد الحميد الثاني في 31 أوت 1876 كانت الدولة العثمانية في أسوأ أحوالها، تعم في الاضطرابات الداخلية والتدخلات الأجنبية⁽⁴⁾. وفي وسط هذه الأزمات المتعددة كان عليه أن يسيّر بالدولة إلى شاطئ النجاة لأنه أدرك أهداف

1- عايض بن حزام الروقي، حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية، رسالة ماجستير، جامعة مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث. 1414 هـ ص 277 .

2- عايض بن حزام الروقي، مرجع سابق، ص 229

3 - المرجع نفسه، ص 234

4- سليمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت الدولة العثمانية، الطبعة الأولى، دار القاسم، الرياض، ص 19

وأطماع الدول الغربية، وتحمل المسؤولية بكل قوة وحكمة. حيث دعي جميع مسلمي العالم في آسيا الوسطى وفي الهند والصين وأواسط إفريقيا وغيرها إلى الوحدة الإسلامية والانضمام تحت لواء الجامعة الإسلامية ونشر شعاره (يا مسلمو العالم اتحدوا).⁽¹⁾

كانت سنة 1897 هي السنة التي انعقد فيها أول مؤتمر عالمي للصهاينة في مدينة بال السويسرية، برئاسة هرتزل. في هذا المؤتمر اتفق المؤتمرون على تأسيس وطن قومي لهم يكون مقره فلسطين، وقد اتصل هرتزل بالسلطان عبد الحميد مرات عدة ليسمح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، ولكن السلطان كان رده الرفض القاطع وعدم السماح بذلك. وأنه ما دام على عرش الخلافة فإنه لا يمكن للصهيونية العالمية أن تحقق أطماعها في فلسطين.⁽²⁾

كانت سياسة عبد الحميد في الأقاليم التي يتحكم فيها ومع الدول الإسلامية الأخرى سياسة الاتحاد بين المسلمين. يرى أن الإسلام هو الدعامة الأساسية للإمبراطورية، وكان يؤمن أن الفرقة والصراعات الطائفية على أساس سني - شيعي ليست لمصلحة الأمة الإسلامية، بل هي خدمة مصالح الأعداء. وكان تأييد المرجعيات الشيعية سياسات السلطان عبد الحميد في سبيل الاتحاد الإسلامي أهم منعطف في علاقات العلماء الشيعية بالدولة العثمانية.

لقد مضى السلطان عبد الحميد في تنفيذ مخططه الذي يتمثل في جمع كل المسلمين عبر العالم مهما كانت مذاهبهم. حيث شملت دعوته كل الآفاق الإسلامية وكان قد أنشأ مدرسة للدعاة الذين سرعان ما انتشرت في كل أطراف العالم الإسلامي. ووضع أمامه هدف هو إنهاء الخلاف الذي أججه الاستعمار بين السنة والشيعية أو بين الأتراك والفرس وقد استخدم لذلك العلامة السيد جمال الدين الأفغاني وأجرى صلحا مع شاه فارس.⁽³⁾

1- سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص 26

2- سليمان بن صالح الخراشي، مرجع سابق، ص 32

3- أنور الجندي، السلطان عبد الحميد و الخلافة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار ابن زيدون، بيروت، ص 82.

كما أن عبد الحميد قام بإنشاء سكة حديدية التي تربط بين دمشق والمدينة وكذلك فرعها الذي يربط بين الحجاز وبغداد وقد وجد هذا العمل تقديراً بالغاً من المسلمين في كل مكان.

والشيء الأكثر أثراً في ظل حكم السلطان عبد الحميد هو أن الصفات العليا من المجتمع الإسلامي والمسيحي على السواء، أصبحت مرتبطة بإسطنبول عبر إيفاد أبنائها للدراسة في المعاهد العلمية أو الانخراط في المدارس العسكرية. وقد كان الزعماء العرب يرون في الدولة العثمانية قبل الانقلاب على عبد الحميد عام 1908 دولة حامية للإسلام والمسلمين.⁽¹⁾

في هذه الفترة الأخيرة للخلافة العثمانية يجب أن نفرق بين عهدين، عهد السلطان عبد الحميد الذي انتهى عام 1908 وعهد حكم الاتحاديين الذي بدأ منذ ذلك الوقت وظل مستمر حتى أسلم أمره إلى الكماليين بعد الحرب العالمية الأولى، فكان موقف السلطان عبد الحميد موقفاً كارثياً اتجاه العرب وكانت الرحمة الإسلامية الواحدة من أعظم أعماله، أما الفترة التالية التي حكم فيها الذين أسقطوا السلطان فإنها تمثل أسوأ صفحات الحكم العثماني. فكان العداء للولايات العربية ومحاولة تتريك كل دواليب الدولة من بين مبادئها الأساسية.⁽²⁾

1- وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص 21.

2- أنور الجندي، المرجع السابق، ص 90.

المبحث الثاني

العلاقات التركية - العربية بعد تأسيس الجمهورية التركية 1923

عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، استطاع مصطفى كمال أتاتورك تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، بعد أن قاد حرب لتحرير كل الأجزاء التركية التي وقعت بأيدي الاحتلال الانجليزي والفرنسي والايطالي واليوناني. ولقد تمكن مصطفى كمال بعد حرب الاستقلال التي دامت خمس سنوات 1918-1923 تمزيق اتفاقية سيفر التي فرضها الحلفاء على الدولة العثمانية في 10 أوت 1920، والتي من خلالها فتتوا ومزقوا تركيا إلى ثلاث دويلات كردية وأرمنية وتركية.⁽¹⁾

وفي 24 تموز 1923 تم التوقيع على معاهدة لوزان التي تقضي باستقلال تركيا بحدودها الحالية. وبعد الإعلان عن تأسيس الجمهورية التركية سعى مصطفى كمال أتاتورك في إرساء نظامها مرتكزا على المبادئ الستة التي حددها وهي النظام الجمهوري، القومية والوطنية، العلمانية، الشعبية، مبدأ تدخل الدولة، الثورية⁽²⁾.

وخلال هذا العهد الجمهوري أظهر مصطفى كمال أتاتورك عدائه للعرب والمسلمين على حد سواء، وذلك من اتخاذ جملة من الإجراءات التي سعى من خلالها إلى إحداث القطيعة والتخلص من الموروث الإيديولوجي العثماني، ونبذ الإسلام كمقوم لهوية الدولة ومنطلق عقائدي لسياستها الداخلية، وانتهج الكماليون سياسة متطرفة راديكالية تهدف إلى إزالة الصبغة العربية والإسلامية من المجتمع⁽³⁾.

1- وليد رضوان، مرجع سابق، ص 11.

2- وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان 2012، ص 46

3- هاكان يافور، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدول و حول الهوية التركية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية العدد 22-2000، ص 8 .

اعتمد أتاتورك النهج العلماني المتشدد، واتخذ عدة إجراءات، فأعلن السلطنة العثمانية وإلغاء الخليفة بقرار المجلس الوطني الكبير (البرلمان) في 3 مارس 1924⁽¹⁾.

وفي عام 1926 بدأت تركيا تعمل بالتقويم الميلادي عوض التقويم الهجري، وفي 1928 أعلن مصطفى كمال أتاتورك إجراءات تقضي بإلغاء مادة الإسلام دين الدولة التركية وفي سنة 1928 وبدأ باستعمال الحروف اللاتينية. وواصل مصطفى كمال في اتخاذ الإجراءات والتدابير الرامية إلى إحداث القطيعة، ففي 1935 جرى تبديل يوم العطلة الأسبوعية من الجمعة الذي له قدسية في الدين الإسلامي إلى عطلة نهاية الأسبوع الأوروبية يوم الأحد. ولم يكتفي أتاتورك بإحداث القطيعة مع ماضي تركيا الإسلامي الحضاري مع العرب، بل أمر بترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية وأجبر المؤذنين باستعمال اللغة التركية بدل العربية والمصلين على الصلاة بالتركية.⁽²⁾

وعلى ذلك اعتبر كمال أتاتورك الدين الإسلامي رمزا للنظام القديم والرجعية ومعارضة الجمهورية، وبعد هذه الأعمال التغريبية العلمانية المعادية للعرب والإسلام، أصبح مصطفى كمال يمثل لكل المجموعات الثقافية العربية والشرائح الاجتماعية التي تلتزم عاداتها وتقاليدها ومعتقداتها الإسلامية كمناهضين ومنقدين لسياسته التغريبية التي مسحت عنه زعامته الوطنية⁽³⁾.

وتأسيسا على كل ما تقدم من الإجراءات التي اتخذها مصطفى كمال أتاتورك لنزع تركيا من محيطها الإسلامي العربي والتأكيد على كونها دولة أوربية حضارة وجغرافيا وإعداد شأن العلمانية كبديل إيديولوجي للإسلام فيما يتعلق بتنظيم وبناء الدولة التركية من شتى النواحي والتخلص من الصبغة الإسلامية الموروثة والاتجاه صوب التأريب والتغريب فإن

1-سيار الجميل وآخرون، العرب والأتراك (الحركة الدستورية الكمالية و تداعياتها على العرب)، ص 88

2-مصطفى الزين، ذنب الأناضول، ص ص 250 - 258 .

3-سيار الجميل -العرب والأتراك -الانبعاث و التحديث من العثمنة إلى العلمنة، ص ص 89-127.

السياسة الخارجية التركية اتسمت بالسلبية إزاء العالم الخارجي ولاسيما منطقة الشرق الأوسط.

وارتكز مصطفى كمال أتاتورك في بناء سياسته الخارجية على الشعار "سلام في الداخل سلام في الخارج". وعليه اعتمد على دعم الاستقرار الداخلي وتأمين البلاد بمواجهة مصادر التهديدات الخارجية القائمة أو المحتملة⁽¹⁾.

وبيعني هذا كله أن مسألة السلام تتبع من هواجس كيانية ووجودية داخليا، وهذا يعني أن السلام في الخارج يكمن في إتباع سياسات تحافظ على الأمن الوطني، وتحتوي على كل أشكال أو نزاعات أو احتمالات النكوص، أو التكوين الثقافي الإسلامي أو العثماني العابر للدولة⁽²⁾.

إن رغبة أتاتورك في ترسيخ الانعزالية كمبدأ على صعيد السياسة الخارجية انطلاقا من شعاره المعروف، لم تكن تعني إغماض العين عما يجري خارج الحدود بقدر ما عنت الانسحاب من العلاقات التي تحكم المجتمعات الشرقية، والانفتاح على الغرب واقتباس قيمه⁽³⁾.

وإضافة إلى سياسة التغريب التي اتبعتها تركيا الحديثة منذ 1923، والتي سعت من خلالها إلى بناء الدولة العلمانية ذات الصبغة الأوروبية وأرادت تحويلها إلى دولة غربية ومتقدمة، ظلت العلاقات بين الدول العربية الشرق أوسطية وتركيا متنافرة يسودها العداء والتوتر وذلك بسبب عدة قضايا تتمثل في:

- سلخ لواء أسكندرونة.

- قضية الموصل.

1- عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية - الاستمرارية و التغيير، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص 41.

2- نفس المرجع، ص 41.

3- محمد نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، ص 117.

- قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

- التحالفات الدولية والإقليمية.

أولاً: قضية سلخ لواء إسكندرون:

لا تزال مشكلة لواء أسكندرون إحدى المشاكل القائمة بين سوريا وتركيا والتي تطفوا إلى السطح من وقت لآخر، وتلقي بظلالها على العلاقات بين البلدين.

يقع لواء أسكندرون في الزاوية الشمالية الغربية من بلاد الشام، وتبلغ مساحته 4806 كم² وبعد منحه إلى تركيا عام 1937 أصبحت مساحته 5403 كم² نتيجة ضم منطقتين هما: باياس وإصلاحية الواقعتين في سهل العمق، ويرتبط اللواء بسوريا عبر الخط الحديدي إسكندرون- حلب، وبطريق معبد يربط إنطاكية بمدينة حلب، وآخر يربط مدينة إنطاكية باللاذقية⁽¹⁾.

في 20 أكتوبر 1921 أقرت فرنسا وتركيا في اتفاقية أنقرة لتخطيط الحدود بين سوريا وتركيا وإقامة نظام إداري خاص لمنطقة اللواء، علماً أن فرنسا أقرت في وثيقة رسمية سنة 1920 تبعة اللواء لسوريا⁽²⁾.

كانت اتفاقية أنقرة بمثابة مدخل لقيام تركيا بتوسيع حدود النظام الإداري الخاص باللواء حيث سعت إلى جعل اللغة التركية لغة رسمية كما ضخمت الوجود السكاني التركي به.

واستعداد لوضع خطة لسلخ اللواء عن الأراضي السورية، عقدت تركيا عدد من الاتفاقيات مع فرنسا منها اتفاقية أنقرة للصدقة وحسن الجوار في 30 ماي 1926، واتفاقية أخرى في: 1936/06/22⁽³⁾، فتمت هذه المساعي بإجراء انتخابات برلمانية في 31 جوان

1- حسام الناييف، لواء أسكندرون (حكاية وطن سلب عنوة)، الطبعة الأولى، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب- وزارة الثقافة، دمشق، 2013، ص 13.

2- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة)، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 49.

3- المرجع نفسه، ص 59.

1938 بالتنسيق مع فرنسا، وفازت بها الأقلية التركية بـ 22 مقعداً في حين تحصل العرب السوريون على 18 مقعداً، وفي نفس السنة اجتاحت القوات التركية إقليم لواء أسكندرونة دون أن تتحرك فرنسا.

وهكذا تأمرت تركيا وفرنسا على سلخ اللواء عن سوريا، وتم الاتفاق بين الطرفين في 1939 القاضي بضم اللواء ووضع تحت السيادة التركية والذي أصبح يعرف بـ : "هاتاي". وعقب هذا الاتفاق ازدادت العلاقات التركية السورية سوءاً وبغضاً بين الطرفين.

ثانياً: مسألة الموصل (العراق):

سعت تركيا إلى ضم منطقة الموصل بحجة أن أكثرية سكانها من التركمان، ولذا شرعت في مفاوضات ثنائية مع بريطانيا التي كانت مندبة على العراق آنذاك. ولم يتوصل الطرفان لإيجاد حل لقضية مستقبل الموصل، ووصلت إلى درب مسدود رفعت القضية إلى مجلس عصبة الأمم المتحدة الذي أصدر قراراً لصالح بريطانيا وبعد ذلك وقعت معاهدة مع بريطانيا والعراق في 1926⁽¹⁾.

ونظراً للظروف التي عاشتها تركيا خاصة في الجانب الاقتصادي والأمني، لا تزال الشكوك تراود العراقيين بشأن هذه المسألة، ولا سيما عقب بعض تصريحات السياسيين الأتراك.

ثالثاً: الصراع العربي الإسرائيلي:

لقد شكل الموقف التركي من المسألة الفلسطينية وإسرائيل خلال هذه الحقبة، مشكلاً حقيقياً مثار للجدل.

1- فليب رونبس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993، ص 30

إن أول تعبير عن توجه السياسة الخارجية التركية في حلتها الأتاتورية بمضمونها المتقدم تمثل في اعتراف تركيا بإسرائيل في 28 مارس 1949، وجاء هذا الاعتراف بالكيان الصهيوني عقب توقف الحرب العربية الإسرائيلية في جانفي 1948.⁽¹⁾

وبعد ذلك أقامت علاقات دبلوماسية معها بداية من 9 مارس 1950 حيث فتحت سفارة تركيا في تل أبيب.

رابعا : التحالفات الدولية والإقليمية

استمرت تركيا في سياسة التوجه نحو الغرب حيث أقدمت على الانضمام لحلف شمال الأطلسي (NATO) في عام 1952، وقد أعتبر الأتراك عضوية بلادهم في حلف الناتو دلالة على هويتها الأوروبية والغربية، وبالتالي أضحت تركيا منذ ذلك الحين حارس الغرب على الجناح الجنوبي لأوروبا في مواجهة المد الشيوعي.

وقد كان لإنحياز تركيا إلى الغرب أثر حاسم على السياسة الإقليمية، وبصورة خاصة صارت حاجة تركيا الماسة إلى التماس موافقة الولايات المتحدة الأمريكية في العمل على إنشاء الناتو هي التي تحتل المكانة الأولى قبل الوضع الإقليمي⁽²⁾.

وفي 1955 انضمت تركيا إلى حلف بغداد وعلى مدى الأحقاب التالية كان العرب يقفون في معسكر مضاد للمعسكر الذي تقف فيه تركيا، ولقد تحولت تركيا إلى قلعة أطلنطية وخط أمامي هجومي في الصراع بين الغرب والشرق.⁽³⁾

وارتباطا بهذا التوجه الكمالي الغربي العلماني ظلت تركيا، لعقود عديدة، تمثل الحليف المخلص لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث ساهمت أيضا منذ بداية الحرب

1- وليد رضوان، مرجع سابق، ص 123

2- فيليب رونيس، مرجع سابق، ص 95 .

3- محمد صادق إسماعيل، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان، الطبعة الثانية، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص 124.

الباردة في عملية الاحتواء للاتحاد السوفياتي، وذلك بحراسة الجهة الجنوبية الشرقية للتحالف الأطلسي. إلى جانب هذا كله فقد ساهمت تركيا في احتواء نظام صدام حسين في العراق، كما لعبت دورا محوريا في احتواء وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية سنة 1979.⁽¹⁾

وبقيت طبيعة العلاقات بين تركيا ودول الشرق الأوسط تتميز بنوع من التوتر ويطغى عليها الجو الجليدي لكن بعد سنة 1989 شهدت السياسة الخارجية التركية تحولا إيجابيا تجاه الدائرة العربية الإسلامية الشرق أوسطية⁽²⁾.

1-السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، في الموقع: [http : // www .politics-dz. com](http://www.politics-dz.com)

2 Béatrice Garapon, **la politique arabe de la Turquie depuis 2003 à la lumière de la doctrine Davutoglu**, Revue Averroés ,numéro 3, printemps-été 2010, p7.

المبحث الثالث

الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية

إن السياسة الخارجية لأي دولة، ما هي إلا انعكاس لسياستها الداخلية إذ تعبر عن مجموعة من الطرق والاختيارات والبدائل والخطط التي تعكس صيغة التعامل مع الآخرين وسمياته الأساسية والسياسة الخارجية، بهذا الشأن تجد أساسها وسندها فلسفة نظام الحكم القائم في تلك الدولة.⁽¹⁾

إن معالم السياسة الخارجية للدول تقوم على مجموعة من القواعد والتي تدعى الثوابت وتعتبر المحرك الأساسي المؤثر في نمط السياسة الخارجية للدولة.

والجمهورية التركية لا تخرج عن هذا السياق، فمنذ تأسيسها عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك، والذي وضع المبادئ الأساسية لهذه الجمهورية، وظل المحرك الأول الذي قاد الدولة التركية الحديثة، واصطلح على تلك المبادئ "بالمبادئ الكمالية".

ركزت الأيديولوجيا الكمالية على فكرة "الدولة" والتحديث السياسي والثقافي ... و كان من متطلبات أو مقتضيات ذلك جعل العلاقات بالشرق عادية، والقيام بتوجيه الشخصيات السياسية في الاتجاه المعاكس.⁽²⁾

وفي هذه الفترة، قامت السياسة الخارجية التركية على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد المؤسس على أنقاض الدولة العثمانية، مرتكزة على مبدأ الشعار المألوف "سلام في الداخل، سلام في الخارج"، تجنب لكل دوائر الصراع.

لكن تطورات هذه السياسة الكمالية خلال فترة الحرب الباردة، حيث أبرزت توجهات الغربي ثقافيا، سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وفي هذا السياق كانت تركيا أول دولة إسلامية

1-سعيد السعيد، سياسة تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية-العربية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 10، 2014، ص 470.

2-عقيل سعيد محفوطي، مرجع سابق، ص 41.

تعترف بالكيان الصهيوني في 1949م، لتكتف فيما بعد من علاقاتها السياسية والدبلوماسية بشكل أكثر وضوح. وفي فيفري 1952 تنظم إلى حلف شمال الأطلسي.⁽¹⁾

ومنذ انضمام تركيا إلى حلف الناتو، أضحت دولة مواجهة للمد الشيوعي على الجناح الجنوبي لأوروبا، وقد عبر السياسيون الأتراك عن عضوية بلادهم في الحلف الأطلسي بدلالة على هويتها الأوروبية والغربية، وفي نفس السياق كانت تركيا من الدول المؤسسة لحلف بغداد عام 1955.

وظل التوجه الغربي للسياسة الخارجية التركية بمثابة العمود الفقري، وذلك بتأييد المؤسسة العسكرية التي تحمي الأسس العلمانية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك.

وارتباطا بهذا التوجه الكمالي الغربي العلماني ظلت تركيا لعقود عديدة، تمثل الحليف المخلص لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا⁽²⁾.

لقد اتضح انخراط تركيا في الإستراتيجية الغربية من خلال الاحتواء الفعال للاتحاد السوفياتي، ومساهمتها في كل من نظام صدام حسين في العراق، والدور المحوري الذي لعبته في احتواء إيران بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979.

استمرت تركيا في سياستها الخارجية المنحازة للغرب في حين ابتعدت عن الدائرة العربية الإسلامية، والتي أطلقت عليها تسمية "المستتقع الشرق أوسطي".

ومواصلة لسياستها الخارجية المتوجهة إلى الغرب، سعت تركيا لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تم التوقيع على بروتوكول أنقرة عام 1963.⁽³⁾ وقد افتتحت مفاوضات

1- عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 44

2- السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، في الموقع <http://www.politics-dz.com>

3- حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 337.

انضمام تركيا إلى الاتحاد في أكتوبر 2005. وتعد مسيرة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي شائكة وطويلة، إذ لا تزال إلى اليوم مليئة بالألغام والعقبات رغم مرور أربعة عقود. وجملة القول في شأن هذه المرحلة الممتدة من 1923 إلى 1989، أن السياسة الخارجية التركية تميزت بالتوجه الأحادي نحو الغرب وأنها متمسكة بثوابت سياستها المتمثلة في علاقاتها مع إسرائيل، وانضمامها في حلف الناتو، وتوجهها نحو عضوية الاتحاد الأوروبي.

وفي عام 1989، تولى تورجوت أوزال سدة الحكم في أنقرة، حدثت تغيرات وتحولات في حقل العلاقات الدولية، والتي تمثلت في نهاية الحرب الباردة، وتلاها انهيار الاتحاد السوفياتي. لقد كان لهذه الأحداث والمستجدات على الساحة الدولية أثر على السياسة الخارجية التركية، ومنذ ذلك الحين، دخلت في مرحلة التوجه الانفتاحي، وعلى إثره دخلت منطقة الشرق الأوسط في مجال اهتمام الساسة والعسكريين الأتراك، وقد تميز عقد التسعينات بكونه يمثل بالنسبة للسياسة الخارجية التركية عقد لإسرائيل، إذ شهد هذا العقد تقارباً دبلوماسياً وتعاوناً عسكرياً بين تركيا وإسرائيل، وبالموازاة اشتد التصعيد تجاه سوريا، وتصاعدت أجواء التوتر السياسي والإيديولوجي مع إيران.⁽¹⁾

استغلت تركيا اندلاع حرب الخليج الثانية للانغماس في شؤون الشرق الأوسط ولكن كان تحت راية الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالأخص.

تحتل دراسة السياسة الخارجية التركية حيال منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة، وقد تعاضمت هذه الأهمية مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في عام 2002 وكذلك زيادة تعاظم الدور التركي في المنطقة، وهذا ما خلق جدلية حول طبيعة الدور التركي أي إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية وفقاً لما تقتضيه المصالح القومية لتركيا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

1- فتحة نايتيم، تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة المفكر، العدد 05، ص 212

وفي هذا السياق، قامت السياسة التركية حيال منطقة الشرق الأوسط على مجموعة من المبادئ⁽¹⁾، وهي كالتالي:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط.

- عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة.

- تطوير علاقات ثنائية مع جمع دول المنطقة.

- استمرار تقسيم نظام الدول الغربية.

- علاقات تجارية واقتصادية بالغة الحد الأقصى.

- فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي.

- توازن دقيق في موقفها من القضية الإسرائيلية - الفلسطينية.

وخلال الفترة الكمالية، قامت السياسة الخارجية التركية على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد، مستندة على مبدأ شعار أتاتورك " سلام في الداخل، سلام في الخارج"، واتسمت بالانعزالية، وذلك تجنباً لكل دوائر الصراع، واعتمدت على دعم الاستقرار الداخلي وتأمين البلاد بمواجهة مصادر التهديد الخارجية القائمة والمحتملة.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية، وجدت تركيا نفسها بين خيارين : إما المعسكر الغربي أو المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي.⁽²⁾ وهكذا حسمت تركيا في خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب والدول التي تدور في فلكه، ولاسيما إسرائيل، وامتنعت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الدائرة العربية الإسلامية.

1-فليب روبنس، ترجمة ميخائيل نجم خوري، مرجع سابق، ص ص83-87.

2-محمد نور الدين، تركيا إلى أين ؟ دور و تحديات، نقلا عن موقع حزب الاستقلال:

أبرزت تركيا توجهها الغربي ثقافيا، سياسيا واقتصاديا وعسكريا، ولقد اعترفت بدولة إسرائيل في 28 مارس 1949، لتكثف فيما بعد من علاقاتها السياسية والدبلوماسية بشكل أكثر وضوحا وصولا إلى الاتفاقية العسكرية والأمنية عام 1996.⁽¹⁾

وهكذا، كانت تركيا، على امتداد الحرب الباردة، جزءا من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وكان دورها فاعلا لكن من زاوية سلبية ضد شعوب المنطقة وتياراتها القومية والتحررية.

وبعد انضمام تركيا إلى حلف الناتو، أصبحت دولة مواجهة للمد الشيوعي على الجناح الجنوبي لأوروبا، كما عبر السياسيون الأتراك عن عضوية بلادهم في الحلف الأطلسي بدلالة على هويتها الأوروبية والغربية. وتأكيدا عن دخولها على خط السياسات الغربية والأمريكية بالأخص، شاركت تركيا إلى تأسيس حلف بغداد.

ظل التوجه الغربي للسياسة التركية بمثابة العمود الفقري وذلك بتأييد المؤسسة العسكرية التي تحمي العلمانية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك. وارتباطا بهذا التوجه الكمالي الغربي ظلت تركيا لعقود عديدة تمثل الحليف المخلص لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.⁽²⁾

ومواصلة لسياستها الخارجية الموجهة إلى الغرب، سعت تركيا إلى الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، حيث تقدمت بطلب في جويلية 1959، وقامت بتوقيع بروتوكول أنقرة عام 1963.⁽³⁾

غير أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت عقب نهاية الحرب الباردة وانحيار الإتحاد السوفياتي، أظهرت ملامح جديدة لقواعد اللعبة الإستراتيجية، ولاسيما في ظل ما

1- عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 44

2- Gilles Dorronsoro, **Que veut la Turquie ?** (ambitions et stratégies internationales), Editions Autrement, Paris, 2009, p59.

3- حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص 337.

يدعى النظام الدولي الجديد. وقد رافق ذلك تحول المناخ السياسي الداخلي في تركيا في التسعينات، خلال حكم تورغوت أوزال.

وجاء غزو العراق في 1991 بمثابة تطور عميق في أن تركيا لم تستطع أن تبقى غير مهتمة، ومن ناحية أخرى، كان لابد للتورط التركي في مثل هذه الأزمة الإقليمية الرئيسية وأن يسهم في تحديد علاقاتها في المستقبل مع شعوب المنطقة ودولها.⁽¹⁾

لكن بتورط تركيا في قضية غزو العراق للكويت وانغماسها فيها، فقد تجاوزت مبادئ سياستها الخارجية حيث أقدم الرئيس التركي تورغوت أوزال على تجاوز المبدأ الثاني المتعلق بعدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة، كما نجد أن حكومة سليمان ديميريل قد تجاوزت مبدأ إضافيا هو المبدأ الأول الذي ينص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط.⁽²⁾ وبالتالي استغلت تركيا اندلاع حرب الخليج الثانية للانغماس في شؤون الشرق الأوسط، ولكن كان ذلك تحت راية الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالأخص.

شهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002، عدة تغيرات في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد.⁽³⁾ وهذا الأمر ساهم في تحويل تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية، بعدما كانت تدور على أطراف حلف شمال الأطلسي والاستراتيجية الأمريكية. إذ أصبحت تركيا تدعم عمليات الاستقرار والسلام في مناطق جوارها الجغرافي، كما أدت هذه التطورات إلى تشجيع تركيا على مضاعفة اهتماماتها بمحيطها العربي الإسلامي والانغماس في قضايا وملفات، طالما كانت بمنأى عنها، وفي

1-فليب روبنس، مرجع سابق، ص 87 .

2-محمد سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 95 .

3-محمد بويوش، العمق الإستراتيجي ... تركيا و العالم العربي، الشبكة العربية العالمية، 2015، ص 1 .

هذا السياق، كثفت تركيا من نشاطاتها في منطقة الشرق الأوسط وأكدت اهتمامها بها وبالتالي فرضت نفسها بقوة على قضايا ومشكلات المنطقة من جانب، كما نجحت في تطوير علاقاتها مع العديد من البلدان في المنطقة من جانب آخر. وباتت تدعى هذه الدينامية والحركية الجديدة في السياسة التركية بالدور التركي المتصاعد.⁽¹⁾

ومن هذا المنطلق، يمكننا الإشارة إلى المتغيرات التي ميزت السياسة الخارجية التركية فيما يخص علاقاتها وتفاعلاتها مع الشرق الأوسط، والدول العربية بالخصوص:

المتغير الأول: يتمثل في وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية في 3 نوفمبر 2002.

لقد شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم منعرجا حاسما في توجهات السياسة التركية، لكونه يمتلك رؤية مسبقة في هذا المجال، إذ يرى أن من خلالها تتمكن تركيا من أداء دور جديد في محيطها الإقليمي. وتستند هذه الرؤية الجديدة إلى نظرية العمق الإستراتيجي، وتصفير المشكلات، وسياسة متعددة الأبعاد، التي تقترض رؤية تركيا لذاتها باعتبارها دولة مركزية.⁽²⁾

ويلخص الدكتور أحمد داود أوغلو أهداف هذه السياسة الجديدة في:⁽³⁾

- 1- السعي لخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر.
- 2- الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الحوار المباشر لتركيا (أي تنشيط الدور التركي، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأزمات القوقاز وغيرها).

1-الهادي غيلوفي، قراءة في كتاب "تعاظم الدور الإقليمي لتركيا، عبد الله تركماني، المستقبل العربي، العدد 384، ص157.

2-بشير نافع، السياسة الخارجية التركية و أسئلة ما بعد الحرب على غزة، في الموقع:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E51978FE-8-E56-4D5D-B8BC>

3- علي جلال معوض، الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ص106

3- تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا (الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة، روسيا، والتحالف والمنظمات الدولية متعددة الأطراف).

4- تعزيز مكانة تركيا كفاعل يمتلك مصادر متعددة للقوة الرخوة (القوة الدبلوماسية والاقتصادية).

وبالنسبة لسياسة التركية تجاه الشرق الأوسط يشير أوغلو إلى وجود أربعة مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية تجاهه وهي⁽¹⁾ :

1- ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع، بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين أمن الإسرائيليين، وأمن الشيعة العراقيين يجب أن يتساوى أمن السنة العراقيين، وأمن المسيحي اللبناني ينبغي أن يساوي أمن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف آخر.

2- تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة.

3- تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.

4- الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية.

إن متغيرات البيئة السياسية الداخلية التركية التي أفرزت توجهها إسلاميا قويا لدى الرأي العام التركي⁽²⁾، جعل صانع القرار التركي أمام مهمة الاستجابة السريعة والمسؤولة. وكان لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم بمثابة ضمان الاستقرار الداخلي ووضع حد لحكومات الائتلاف السابقة. ومما سبق، أصبحت تركيا نموذجا يقتدي بها وذلك من خلال

1- علي جلال معوض، قراءة في فكر داود أوغلو، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام القاهرة، العدد 178، جانفي 2010، ص 27.

2- مصطفى جاسم حسين، الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2010.

تجربة حزب العدالة والتنمية، إذ استطاع أن يوفق بين الديمقراطية العلمانية ومرجعياته الإسلامية ليشكل ما يدعى الإسلام السياسي.⁽¹⁾

المتغير الثاني: يتعلق بالجانب الاقتصادي، حيث حققت تركيا نموا كبيرا، تميز بارتفاع متوسط الدخل الفردي من حوالي ثلاثة آلاف دولار إلى ما يقارب العشرة آلاف دولار.

وتحقيق معدل نمو منتظم في الناتج المحلي، الأمر الذي رفع من مرتبة الاقتصاد التركي لتحتل المرتبة السادسة عشر على المستوى العالمي والسادسة أوروبا، وحسب قيادات حزب العدالة والتنمية، فإن الاقتصاد يعد المحرك الأساسي للسياسة الخارجية.

المتغير الثالث: ضرورة إعادة التوجه في السياسة الخارجية: إن المستجدات على الساحة الإقليمية والدولية التي حدثت ورافقت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي فرضت على تركيا وجوب إعادة النظر في استراتيجية رسم سياستها الخارجية. وذلك لتمكينها من لعب دور دولة مركز، وذلك انطلاقا من موقعا الجيوستراتيجي، عوض دولة طرف أو جسر، يهدف مواكبة التحولات والتغيرات الإقليمية والدولية.

الثوابت:

رغم هذا الانفتاح وإعادة توجيه تركيا لسياستها الخارجية بنوع من الاستقلال عن حلفائها التقليديين، وذلك وفقا لما تقتضيه مصالحها القومية، فإن القواعد والأسس التي صاغها مصطفى كمال أتاتورك لا تزال مستقرة ومستمرة، والتي طورتها القيادات السياسية إذ ليس من السهل تغيير عقيدة الدولة السياسية أو الأمنية أو العسكرية خلال فترة قصيرة.

وتعد هذه المرتكزات بالثوابت التي لا تستطيع تركيا الاستغناء عنها أو استبدالها. وأن هذه الثوابت لن تغير في شكلها الجوهري.

1 -Nilufer Gole , La Turquie, le printemps arabe et la poste-européanité ,revue Confluences Méditerranée, n°79 (automne 2011),p 14

الثابت الأول: يتعلق بعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. وارتبط الطرفين بالمصالح السياسية، وقد ساهمت تركيا في لعب دور فعال في إستراتيجية الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، وتجلّى ذلك في احتوائها للمد الشيوعي، وواصلت تركيا دورها في احتواء العراق وإيران عقب نهاية الحرب الباردة، وفضلا عن ذلك ساهمت في تدعيم عملية السلام في الشرق الأوسط عن طريق توسيع وتوثيق التعاون التركي-الإسرائيلي⁽¹⁾.

الثابت الثاني: يتمثل في عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي "الناتو" منذ 18 فيفري 1952، والذي يعتبر محور المصالح العسكرية والإستراتيجية. وتشكل القوة الثانية فيه من حيث التعداد العسكري بعد الولايات المتحدة. ولقد كان حلف الناتو بمثابة المظلة لتركيا حيال تهديدات الإتحاد السوفياتي سابقا وروسيا حاليا. وبفضل هذه العضوية اكتسبت تركيا خبرة عسكرية ودعم مالي. وشاركت مع حلف الناتو بأفغانستان في 2002 و 2005. ولا تزال مستمرة في المشاركة مع سياسات الحلف ويبدو ذلك واضحا في مسألتَي التدخل في ليبيا والدرع الصاروخي.

الثابت الثالث: عملية الانضمام للإتحاد الأوروبي الذي يشكل محور المصالح الاقتصادية التركية ولكسب الهوية الأوروبية حسب مبادئ مصطفى كمال أتاتورك. وفي هذا المسعى فإن تركيا تضع مسألة الانضمام الى الإتحاد الأوروبي على رأس أولوياتها، كما أكدته قادة حزب العدالة والتنمية، وأن الخيار الأوروبي يعتبر خيار مركزي ضمن أولويات الإستراتيجية لأنقرة⁽²⁾، وهذا ما أكدّه داود أوغلو حيث أشار إلى "أن الرغبة التركية في نيل

1-وليد مال الله، قراءة تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة : دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة، لقمان عمر محمود النعيمي، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 26، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2010، ص201.

2-عبير محمد عاطف الغندور، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد السادس، المجلد الثالث، 2011، ص365.

العضوية الأوروبية محورية في توجهات السياسة الخارجية التركية⁽¹⁾ ولتحقيق هذا المسعى، تسعى تركيا إلى إحداث إصلاح سياسي وثقافي حيال الوضع الداخلي، ومنح حقوق للأقليات.

1- محمد عبد القادر وآخرون، العرب والأترك، مرجع سابق، ص 594.

الفصل الثاني

ملاح وتجليات السياسة الخارجية التركية في ظل
حكم حزب العدالة والتنمية

تمهيد :

يشكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في نوفمبر 2002 منعرجا حاسما في الحياة السياسية التركية، وذلك بالنظر إلى التحديات الداخلية التي يميزها تحكم النخبة العسكرية العلمانية في توجيه السياسات الداخلية والخارجية بيد من حديد، وكما يعد أبرز التغيرات السياسية المحددة للعلاقات التركية-العربية.

وفي هذا الفصل نتناول المرجعية الفكرية لحزب العدالة والتنمية. ونشأته كما نتطرق إلى دراسة أبعاد السياسة الخارجية التركية حيال منطقة الشرق الأوسط التي سطرها قادات حزب العدالة والتنمية في إطار رؤية جديدة. ومن أجل هذه الدراسة قسمنا الفصل إلى:

- المبحث الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية.
- المبحث الثاني : المرجعية الفكرية لحزب العدالة والتنمية.
- المبحث الثالث: أبعاد السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية.

المبحث الأول

نشأة حزب العدالة والتنمية

عقب حضر حزب الرفاه الذي يتزعمه نجم الدين أريكان في عام 1997-1998، عاد ليؤسس حزب إسلامي هو "حزب الفضيلة"، والذي يعيش على المستوى الداخلي جوا يسوده الاحترام بين تيارين هما تيار المحافظين بقيادة نجم الدين أريكان، والتيار الثاني، هو تيار الإصلاحيين الذي يقوده رجب طيب أردوغان، الذي استطاع تأسيس مجموعة باسم "المناصرين للتغيير" داخل الحزب، وأخذ في استخدامه كمنبر سياسي لأفكاره.⁽¹⁾

إلا أن حزب الفضيلة، كسابقه لم يعمر طويلاً، حيث لقي نفس المصير، إذ تم حصره بعد تدخل المحكمة الدستورية التركية، على أساس قيامه بنشاطات معادية للعلمانية خلال الانتخابات البرلمانية، ووصف بوريت لحزب الرفاه المحظور، وقد صدر حكم الحظر في 22 جوان 2001.⁽²⁾

وأثار هذا الحظر الجديد للحزب، انشقاقاً في صفوف حزب الفضيلة، حيث برز إلى الوجود حزبين، الأول هو حزب السعادة الذي يضم جناح المحافظين ويتمسك بالتوجهات والشعارات التقليدية للحركة، أما الثاني يتمثل في حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، والذي تم تأسيسه في 14 أوت 2001.

وقد ضمت عريضة تأسيس حزب أردغان 71 توقيعاً، انظم إلى هذا العدد 53 نائباً من نواب الشعب ليصبح عدد مجلس المؤسسين 124 عضواً.⁽³⁾

1- عمرو الشوبكي، مرجع سابق، ص 78

2- المرجع نفسه، ص 83

3- حسني بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان، قصة زعيم. الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم و تشارون، لبنان، 2011، ص 12

وشارك في تأسيس حزب العدالة والتنمية مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية التركية وبعض السياسيين الجدد، وفي هذا الإطار، نجد إضافة إلى المنشقين عن حزب الفضيلة كرجب طيب أردوغان، عبد الله جول وبولنت أرنيك، هناك من جاء من حزب الظن الأم المحافظ مثل جميل جيجك وعبد القادر أكسو، ومنهم من قدم من خلال الحزب الديمقراطي مثل حسين سبليك وكوكسال توبتان.⁽¹⁾

ومما سبق، يتضح أن حزب العدالة والتنمية يضم مجموعة من السياسيين على مختلف ألوانهم ومشاربهم الفكرية والسياسية والدينية، وهذا ما يدل على وجود فراغ سياسي في تلك الفترة، وعدم ثقة الأتراك في الأحزاب البرلمانية وكذا التقليدية الناشطة في الساحة السياسية.

إن تأسيس حزب العدالة والتنمية جاء في ظل أجواء يميزها توتر سياسي حادا وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.⁽²⁾

لقد دفعت هذه الأزمة الصعبة التي عصفت بتركيا، حكومة بولند أجاويد (1999-2002) إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في 3 نوفمبر 2002، والتي شارك فيها حزب العدالة والتنمية، وحقق خلالها فوزا عريضا بعد حصوله على نسبة 34 % من أصوات الناخبين، ويحتل بذلك 363 مقعدا في البرلمان الجديد، في حين تحصل حزب الشعب الجمهوري على نسبة 19,40 % من الأصوات، وتشغل 178 مقعدا في المجلس الوطني. وبهذا الفوز العريض، تمكن حزب العدالة والتنمية بتشكيل الحكومة، وهكذا وضع حدا لظاهرة الائتلافات الحكومية السابقة.⁽³⁾

1- يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية - الإسرائيلية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر - غزة، 2011، ص96.

2- صدام أحمد سليمان الحاججة، "دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة (2002 . 2010)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص37.

3- يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص98.

سياسيا:

نظرا للتجارب السابقة التي عاشتها الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي، ولاسيما تجربة إقصاء الجيش لحكومة نجم الدين أريكان في 28 سبتمبر 1997، وكذا مصير حزب الفضيلة الإسلامي في 2001، حيث أتهم الإسلاميون بالسعي لتغيير طبقة النظام وأسلمة مؤسساته والانقلاب على الإيديولوجية الأتاتورية، فظل هذا الإرث والنظرة تلاحق وتدهم الحزب الجديد، لكن بفضل الخبرة السياسية وحكمة المؤسسين لحزب العدالة والتنمية وخاصة رجب طيب أردوغان والقادة الآخرين، تقطنوا، واعتمدوا على أساليب جديدة في العمل السياسي، تحول دون المواجهة مع النظام وطبيعته، وخاصة المؤسسة العسكرية التي تمثل حامي العلمانية، والذي هو أحد المبادئ الأساسية التي كرسها الدستور التركي. وهكذا سعت قادة حزب العدالة والتنمية إلى تجنب كل ما من شأنه إعطاء مبرر لتكرار تجربة حزب الرفاه في 1997. لذا جاء في شعار الحزب تحت عنوان "العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع".⁽¹⁾

ولقد سبق لرئيس الحزب، رجب طيب أردوغان أن أعلن خلال المؤتمر التأسيسي للحزب في 14 أوت 2001 عن موقفه من العلمانية والإسلام، إذ قال إن العلمانية مبدأ أساسي للسلم الاجتماعي، وأعطى تصورا واضحا للعلمانية الذي يعتمد على حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية.

ويعتبر حزب العدالة والتنمية حزبا سياسيا تركيا، يصنف نفسه بأنه حزب محافظ، غير معاد للعرب، ويتبنى الديمقراطية المحافظة، ويتبنى رأسمالية السوق، ويسعى لإنظام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، فهو ذو جذور إسلامية، لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا. ويحرص

1-صدام أحمد سليمان الحاجحة، مرجع سابق، ص36.

الحزب على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطابه السياسية، ويصنفه البعض على أنه يمثل تيار "الإسلام المعتدل" في تركيا.⁽¹⁾

وجاء في إحدى خطابه، أن صرح أردوغان أن حزبه ليس وريثا لأي حزب إسلامي بقدر ما هو وريث حزب العدالة الليبرالي الذي كان زعيمه عدنان مندريس. ولقد أكد زعماء حزب العدالة والتنمية أنهم ستسقون أفكارهم وإستراتيجيتهم الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية، من طروحات وأفكار حزب مندريس الديمقراطي.⁽²⁾

يعتبر حزب العدالة والتنمية بقيادة طيب رجب أردوغان أنه "تبنى تيارا ثالثا في معضلة الهوية التركية (العلمانية والإسلام) وقام بتطويره، وإعادة صياغته في نسق سياسي ليبرالي ذي طبيعة (ديمقراطية - محافظة)، ليوضح بذلك مفهوم الديمقراطية معبرا عن إرادة الشعب في اختيار حكامه وتشريعاته، بينما يعبر مفهوم -المحافظة- عن وجدان الشعب التركي، ووعائه القيمي والتراثي وبهذا استطاع هذا التيار "الأردوغانية" أن يشق طريقا وسطا يحقق إجماعا وتوافقا بين الشعب ومتطلباته ... ولا تصطدم بالنظم السياسية العالمية.⁽³⁾

وتبنى حزب العدالة الليبرالية الاقتصادية والسياسية، ويركز على القيم التنموية والعدالة الاجتماعية واتباع منهج عدم تحدي العلمانية التركية ومحاولة التأقلم معها. وهكذا فإن حزب العدالة والتنمية في تركيا نجح في التعاطي مع الدين في إطار يجعله حاضرا من حيث هو غائب في الشأن السياسي التركي.⁽⁴⁾

وبفضل هذه الحنكة والخبرة السياسية لقادة الحزب، فإن الحزب يعد تعبيراً عن تجاوز

1-أحمد ت كورو، سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية (دراسة موجز السياسة)، مركز بوكنجر الدوحة، 2013، ص3.

2-مصطفى محمد الطحان، تركيا التي عرفت...من السلطان...إلى نجم الدين أريكان (1842-2006)، أوراق المسافر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، الكويت، 2008، ص 40 .

3-حسني بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص 12 .

4-الكاشف.

للتيارات التقليدية في الحياة السياسية التركية سواء كانت من التيار الإسلامي أو القومي أو العلماني الأتاتوكي.⁽¹⁾

مبادئ الحزب :

خلال المؤتمر التأسيسي للحزب، عدد أردوغان الذي انتخب بالإجماع رئيساً للحزب، عدد المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية.⁽²⁾

- مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية.

- مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.

- مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد.

- مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.

- أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تمكن في حياد الدولة تجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان الديمقراطية.

- وأكد أردوغان على ضرورة إعداد دستور جديد وتغيير قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات بشكل ينسجم مع متطلبات العصر.

وفي إطار موقف الحزب من العلمانية مبدأ أساسي للحرية والسلم الاجتماعي، كما أكد على مرجعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

1-عثمان علي، حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، الطبعة الأولى، مطبعة منارة المديرية العامة، للمكتبات العامة الإقليم كوردستان، تركيا، 2013، ص39.

2-مصطفى محمد الطحان، مرجع سابق، ص41

المبحث الثاني

المرجعية الفكرية لحزب العدالة والتنمية

أولاً: مسيرة الحركة الإسلامية في تركيا:

لمعرفة وتحديد المرجعية الفكرية لحزب العدالة والتنمية لابد من الرجوع إلى جذور الحركة الإسلامية التي ظهرت في تركيا.

إن الحركة الإسلامية في تركيا لم تكن وليدة التغيرات الإقليمية والدولية التي مرت بها العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، فقد تزامن ظهورها مع وفاة "كمال أتاتورك" وتجلت بشكل أوضح في الخمسينات على الرغم من هيمنة الفكر الكمالي العلماني وتهديدات المؤسسة العسكرية الحامية للجمهورية الديمقراطية العلمانية آنذاك، ازداد تطور هذه الظاهرة التي تحمل رمزية كبيرة في الخامس عشر سنة الأخيرة، التي تميزت بصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. وإذا كان هذا الحزب يختلف عن الأحزاب الإسلامية التي سبقته من حيث التصورات السياسية وطريقة إدارة الحكم وتعاطي مع المسألة العلمانية المعقدة في تركيا، إلا أنه يعتبر امتداد لتلك الأحزاب التي انطلقت في تركيا عام 1970 حيث تأسس حزب النظام الوطني على يد نجم الدين أربكان.⁽¹⁾

وبعد مرور عام عن تأسيس حزب النظام الوطني صدرت المحكمة الدستورية قرار يقضي بحظر نشاط الحزب في عام 1972، ولم يتوقف العمل السياسي بحل هذا الحزب حتى عاد أربكان لتأسيس حزب السلامة الوطني الذي نشط على الساحة السياسية، وتمكن خلال فترة زمنية قصيرة كسب قاعدة شعبية وجماهيرية واسعة، لكن سرعان ما ألغي الحزب

1- أحمد يوسف علي الأحمد وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركي، الجذور التاريخية والتوجهات الفكرية، مجلة بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة، المجلد 3، العدد 9، معهد دراسات غرب آسيا، ماليزيا، 2013، ص12.

بعد الانقلاب الذي قام به الجيش بتاريخ 12 سبتمبر 1980 بقيادة الجنرال كنعان أفرين والجنرال حيدر سالتيك.⁽¹⁾

واجه نجم الدين أربكان حينها تهمة العمل على تقويض أركان النظام العلماني من خلال دعمه للمنظمات المرتبطة بالحزب لتطبيق الشريعة الإسلامية وافتتاح المدارس الشرعية الإسلامية وتحريضه على الدولة التركية، وقد أدت هذه التهم إلى الحكم على أربكان وأعضاء آخرين بالسجن من (3) ثلاث إلى (5) خمس سنوات.⁽²⁾

لم تتوقف مسيرة النشاط السياسي بحل حزب السلامة الوطني واعتقال نجم الدين أربكان لكنها استمرت وتمخض عنها تأسيس حزب سياسي جديد هو "حزب الرفاه" في 09 أوت 1983 برئاسة أحمد تكدا، وكان يوجهه نجم الدين أربكان بشكل غير مباشر.⁽³⁾

وقد أعلن حزب الرفاه معارضه لانضمام تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة وندد بسياسة الحلف الأطلسي، وطالب بطرد القوات الأمريكية من البلاد، كم طرح الحزب برنامج عرف بـ "النظام العادل" ويعني النظام الذي يستند إلى الحق لا بالقوة وتمكن الحزب من تحقيق انتشارا واسعا في معظم أنحاء تركيا واستطاع أن يسيطر على أهم مدينتين في تركيا وهما أنقرة وإسطنبول.

تمكن حزب "الرفاه" بتحقيق الفوز في عدة مدن في الانتخابات البلدية التي جرت في 27 أبريل 1994، ثم تلتها الانتخابات النيابية التي جرت وقائعها في 24 ديسمبر 1995 والتي أحرز فيها حزب "الرفاه" على المرتبة الأولى متبوع بحزب الطريق القويم، وهذا ما مهد الطريق لنجم الدين أربكان تشكيل وزارة ائتلافية في 10 جانفي 1996 مع حزب الطريق

1- رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، الطبعة الأولى دار الشروق، القاهرة، 1999، ص ص 140 - 145.

2- الدغيم، محمود السيد، رحيل نجم الدين أربكان، مقال، جريدة الحياة اللندنية، 01 أيار 2011.

3- المرجع نفسه.

القوم.⁽¹⁾ وتعد هذه المرة الأولى التي يتم فيها تشكيل الحكومة من قبل حزب إسلامي في التاريخ السياسي الحديث لتركيا.⁽²⁾

وبعد عام من تولي نجم الدين أريكان رئاسة الحكومة، أقدم على التحذير من مغبة معاداة الإسلام وندد في تصريح نشرته صحيفه "صباح" في 27 فيفري 1997 بما أسماه "فاشية العلمنة في تركيا".⁽³⁾ واعتبر الجيش هذه التصريحات بالتحديات للنظام الجمهوري، ومارسوا ضغوطات على حزب الطريق القويم للانسحاب من الحكومة الائتلافية، التي تعرضت إلى انقلاب جديد عرف بالانقلاب الأبيض، مما أدى إلى إسقاط الوزارة وتعرض "حزب الرفاه" إلى الخطر والإلغاء.⁽⁴⁾

وتم هذا الحظر بعد صدور حكم من المحكمة الدستورية التركية في 16 جانفي 1998 ومنع العمل السياسي على نجم الدين أريكان لمدة خمس سنوات.

وبعد حظر العمل السياسي على نجم الدين أريكان، سعى أعضاء حزب "الرفاه" إلى تأسيس تنظيم سياسي جديد هو "حزب الفضيلة" بزعامة "رجائي قوطان"، والذي يعمر طويلا ليعرف نفس المصير، حيث اعتبره النظام التركي امتدادا طبيعيا لحزب الرفاه وبالتالي ألغى بقرار من المحكمة الدستورية التركية بتاريخ 22 جوان 2001 التي اعتبرت أن أعمال الحزب وأقوال أركانه تخالف أسس النظام العلماني القائم.

1- عمرو الشويكي وآخرون، عودة العثمانيين - الإسلامية التركية - الطبعة الرابعة، مركز المسير للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص69.

2- أحمد يوسف علي الأحمد وآخرون، مرجع سابق، ص623.

3- عمرو الشويكي وآخرون، مرجع نفسه، ص623.

4- طارق عبد الجليل، التجربة التركية، نموذج غير مكتمل، مجلة الديمقراطية العدد 50، 2013،

www.democracy.aliram.org.eg

ومما سبق تبين أن أحزاب التيار الإسلامي مرت جميعها في حالات كثيرة من الخطر والإلغاء والتوقيف، وآلت جميعها إلى نفس المصير.⁽¹⁾

أثار حضر "حزب الفضيلة" انقسامات في صفوف أعضائه حيث ظهر تيارين⁽²⁾، الأول تيار تقليدي محافظ، ممثلاً في حزب السعادة بقيادة نجم الدين أريكان، والتيار الثاني الإصلاحى التجديد، ممثلاً في "حزب العدالة والتنمية" بقيادة رجب طيب أردوغان.

ثانياً - التوجهات الفكرية لحزب العدالة والتنمية:

إن مسيرة التجربة القاسية التي مرت بها الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا في تاريخ طويل من الحظر والإلغاء والحل، منذ تأسيس أول حزب سياسي عام 1970 إلى غاية 2001، لقت هذه الأحزاب كلها نفس المصير بتهمة المعاداة للعلمانية ومحاولة تقويض أركان النظام العلماني واستبداله بنظام إسلامي.⁽³⁾

أفادت هذه التجربة القاسية التي تعرضت لها أحزاب التيار الإسلامي، قيادات "حزب العدالة والتنمية" في نقادي الأخطاء نفسها التي من شأنها أن تعرضه لنفس مصير أسلافه فانطلقت برؤية فكرية وفلسفة جديدتين اعتقد المؤسسون أنها أكثر تكيفا مع البيئة الحزبية الداخلية، فأعاد طرح نفسه بصيغ أخرى يحاول من خلالها تجنب الصدام مع المؤسسة العلمانية المسيطرة على البلاد، وبالتالي لا يعرف حزب العدالة والتنمية عن نفسه بأنه حزب إسلامي بل يبتعد عن كل ما قد يفهم منه أن للحزب برنامجاً إسلامياً، ولا تظهر على أدبيات الحزب أية إشارة دينية، بل على العكس من ذلك، هناك تأكيد على نوع من "العلمانية المؤمنة" غير الصارخة، عن طريق رفع شعار "الديمقراطية المحافظة".⁽⁴⁾

1- أحمد يوسف علي الأحمد، مرجع سابق، ص 620 .

2- وليد رضوان، تركيا العلمانية، مرجع سابق، ص 140.

3- أحمد يوسف علي الأحمد وآخرون، مرجع سابق ص 623 .

4- خالد الحروب، التيار الإسلامي و العلمنة السياسية : التجربة التركية و تجارب الحركات الإسلامية العربية، الطبعة الأولى، مؤسسة الناشر للدعاية و الإعلان، فلسطين، 2008، ص 14.

ومما سبق، فإن التوجهات الفكرية لحزب العدالة والتنمية مستمدة من الإسلام السياسي وتقاليد "الرؤية الوطنية" لدى حزبي الرفاه والفضيلة، إلا أن قادة الحزب، قد فكوا ارتباطهم بالأفكار الأكثر راديكالية لسلفهم الإيديولوجي نجم الدين أربكان، وأكدوا وضعية حزبهم في إطار تقاليد "الديمقراطية المحافظة".⁽¹⁾

والديمقراطية المحافظة هي نظام سياسي اجتماعي توفيقى تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب القيم الإنسانية والعقلانية مع الميراث الفكري الإسلامي من جانب ثان، فهي تقبل الجديد ولا تفرض القديم المحلي.

ومما سبق فإن الحزب أعاد هيكلة شعاراته وأفكاره بشكل بنيوي، متخلية عن اللافتة الإسلامية إذ صنف قادة الحزب هويته الفكرية والسياسية بأنه من تيار يمين الوسط، على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة.⁽²⁾ وأسهمت الظروف الدولية التي التقطها قادة الحزب بذكاء شديد في وجود إرادة دولية لا تقبل الوصول إلى الحكم عن طريق العسكر، الأمر الذي أعتبر بمثابة فرصة لاختبار إمكانية التعايش والتوافق بين أحزاب إسلامية معتدلة، وبين الولايات المتحدة والغرب من خلال شروط معينة، تلتزم بها هذه الأحزاب في توجهاتها الفكرية.

ومن خلال هذه الرؤية الفكرية الجديدة التي انتهجها حزب العدالة والتنمية، يمكن القول أنها تجربة أحدثت قطيعة مع الخطاب الإسلامي السلمي بصورته التقليدية السائدة في العالم العربي وقدمت خطابا فكريا وسياسيا جديدا، قائما من ناحية على تجاوز مفاهيم الصراع الحضاري، والتأمر الصليبي والدولي على الإسلام، لمصلحة منظومة القيم العالمية، ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان واقتصاديات السوق، ويقدم من ناحية أخرى خطابا سياسيا

1- كرم أوكتم، ترجمة مصطفى الجمال، تركيا : الأمة العاضية، الطبعة الأولى، إصدارات سطور الجديدة، 2012،

ص90.

2- عمرو الشوبكي و آخرون، مرجع سابق، ص91.

مندمجا في الواقع، ويتجاوز عموميات الخطاب الإسلامي الكلي، الذي تردده بعض حركات الإسلام السياسي، بمعزل عن الخوض في تفاصيل الواقع المعاش.⁽¹⁾

وفي هذا السياق، يعد حزب العدالة والتنمية، الحزب الوحيد في تركيا الذي يزعم أن مرجعيته الفكرية هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يتضمن برنامج الحزب أن العلمانية هي ضمان الديمقراطية لا أساسها، وأنها المبدأ الأساسي للسلم الاجتماعي، وبالتالي فهي مفهوم يقيد أو يضع حدودا للدولة لا للأفراد، وهي حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية.⁽²⁾

1- عمرو الشوبكي وآخرون، مرجع سابق، ص 88.

2- سعيد السعيد، مرجع سابق، ص 417.

المبحث الثالث

أبعاد السياسة الخارجية في تصور حزب العدالة والتنمية

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية، حصل تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، ليكون الحزب يحمل مسبقاً رؤية جديدة ومختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية. إلا أن هذه الرؤية ليست رؤية إيديولوجية، بل هي رؤية تتسم بموضوعية عقلانية تركز على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى لتعظيم الاستفادة من قدرات تركيا.⁽¹⁾

وتقوم السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية على أسس ومبادئ والتي أبرزها وزير الخارجية المنظر السياسي، أحمد داود أوغلو، في كتابه العمق الاستراتيجي، ويمكن تلخيص هذه المبادئ في النقاط التالية:

* التوفيق بين الحريات والأمن: ففي الوقت الذي كان فيه اللاعبون العالميون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كانت تركيا الوحيدة التي نجحت في التقدم على هذا الصعيد، دون التفريط بالمتطلبات الأمنية.⁽²⁾ بحيث أن تركيا لم تقلص الحريات بدعوى تحقيق الأمن إزاء التهديدات الأمنية، وقد حققت المعادلة.

* إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر أو ما يسمى بـ "تصفير المشكلات"، وهذا ما يمكن إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في

1- فتحة ليم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص210.

2- نور الدين محمد، تجربة الإسلاميون في تركيا: الدور الإقليمي التركي، أهدافه ووسائل تنفيذه، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2011، ص6.

صورة البلد ذي العلاقات الجيدة، وهذا ما يحقق للسياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

* إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد. إن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة من بعضها البعض، وإنما متممة لها، وهو مبدأ يسعى لإبراز علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بالحلف الأطلسي وتحت مفهوم العلاقات الثنائية. وكذلك لطرح جهود تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وسياستها مع روسيا وأوراسيا على الوتيرة ذاتها من التزام باعتبارها علاقات تجري كلها في إطار التكامل، وليست علاقات متضادة أو بديلة من بعضها البعض، وأن ما نقصده هنا ونود التأكيد عليه هو أن السياسة المتعددة البعد التي تنتجها تركيا منذ 2002 لم تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض، ولذلك أضحت سياسات مؤسسية راسخة.⁽¹⁾

* التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، ويمكننا هنا التحدث عن تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى.

* الاعتماد على الدبلوماسية المتناغمة، وهذا بالنظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافاتها للمؤتمرات والقمم الدولية، نجد تطورات مهمة وجادة مقارنة بما كانت عليه الدبلوماسية التركية قبل 2003، فلقد استضافت تركيا قمة الناتو، وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي...

* انتهاج أسلوب دبلوماسي جديد، لقد كانت تركيا لفترة طويلة من التاريخ، في نظر العالم دولة جسرية، ليس لها رسالة سوى أن تكون معبرا أو جسرا بين الأطراف الكبرى، لكن دون أن تكون هي فاعلا بين الطرفين ولذا يجب على تركيا أن تسترجع مكانتها مرتكزة على عمقها الاستراتيجي.

1- أحمد داود أوغلو، أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة، جريدة النهار اللبنانية، 2010.

وبالنسبة للسياسة التركية إزاء الشرق الأوسط، بقضاياها ودوله وفاعليه، يشير أوغلو إلى وجود أربعة مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية تجاهه وتتمثل في:⁽¹⁾

أ) الأمن للجميع، يعني يجب تحقيق الأمن المشترك للمنطقة برمتها، بجميع أطرافها وفاعليها، بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين أمن إسرائيل، وأمن الشيعة العراقيين يجب أن يساوي مع أمن السنة العراقيين، وأمن المسيحي اللبناني ينبغي أن يساوي أمن الشيعي أو السني اللبناني، وأمن العرب يجب أن يساوي أمن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف آخر.

ب) تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في حل الخلافات ومعالجة أزمات المنطقة.

ج) تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة، وصولاً إلى التكامل والاندماج بينها، بما يحقق الاستقرار في المنطقة.

د) التعايش الثقافي، ويقصد به الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة، وطابعها المتعدد في إطار تأكيد التسامح الثقافي والتعددية.

استناداً إلى مبادئ الإستراتيجية الجديدة، يتجلى اهتمام ونشاط الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط التي اعتبرها المنظر السياسي أحمد داود أوغلو بـ "الحديقة الخلفية التي لا تغنى عنها"⁽²⁾، النشاط المكثف والمتصاعد الذي يتميز بديناميكية وحركية منقطعة النظير، حيث سجلت العلاقات التركية- العربية تقدماً غير مسبوق في شتى المجالات: السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الثقافية.

1- علي جلال معوض، قراءة في فكر داود أوغلو، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 178، جانفي 2010، ص 18.

2- أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الطبعة الثانية، ترجمة محمد جابر تلجي وطارق عبد الخليل، مركز الجزيرة للأبحاث، الدوحة، قطر، 2011، ص 155.

ومن خلال هذه المبادئ التي سبق ذكرها، فقد حددت الأبعاد من وراء كل مبدأ تبتغي من خلاله تحقيق أغراض معينة حيال قضايا وقواعد على اختلاف مكانتهم في العلاقات التركية، ويمكن حصر هذه الأبعاد في النقاط التالية:

1- البعد السياسي:

تبنّت تركيا هذا البعد السياسي، الذي تسعى من خلاله إلى الارتقاء بمستوى الحوار السياسي إلى أعلى درجة، وهو الهدف الذي من أجله يسعى كل من رئيس الجمهورية التركي، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى إجراء والقيام بزيارات مستمرة ومكثفة داخل الشرق الأوسط.

وقد جعلت العلاقات الطيبة المتبادلة التي تقيمها تركيا مع دول المنطقة، قناة الاتصال الأكثر ثقة بين الدول والشعوب والتنظيمات غير الحكومية على حد سواء.

تجلى هذا البعد السياسي الذي تسعى تركيا إلى تحقيقه في زيادة وتيرة الدبلوماسية المباشرة بين تركيا والدول العربية على مستوى الرؤساء والملوك، انتخاب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، اكتساب تركيا منصب عضو مراقب في جامعة الدول العربية، كما شاركت تركيا في جميع الفعاليات الدولية التي تقام على مستوى العالم سواء كانت في الدول العربية أو في البلدان الأخرى، وتتم خلال فعاليتها اللقاءات الثنائية بين المسؤولين الأتراك والعرب. ونفس السياق، بذلت تركيا جهود في حل الخلافات العربية في كل من لبنان، فلسطين والعراق.⁽¹⁾

كما توسطت تركيا بين سوريا وإسرائيل وأشرفت على المفاوضات، وأسهمت في تقريب وجهات النظر بين الطرفين⁽²⁾. ساهمت تركيا في تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي مع العراق، وبين تركيا وسوريا، فضلا عن إلغاء التأشيرة بين تركيا، وكل من

1- خور شيد دلي، مقال (الانعطافة التركية والمراجعة المطلوبة)، جريدة السياسة، العدد 106.

2- أماني سعيد، مقال "مفاوضات سلام إسرائيلية - سورية برعاية تركية"، الجريدة، العدد 311، ماي 2008.

العراق، سوريا وليبيا والأردن ولبنان، وأصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا وسوريا الأردن ولبنان منطقة حرة لتجول الأفراد ونقل البضائع.

2- البعد الاقتصادي:

يمثل البعد الاقتصادي أحد عناصر الجذب الرئيسية للسياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، هو إقليم تتركز فيه موارد الطاقة وأسواق التجارة ورؤوس الأموال.⁽¹⁾

ففي المجال الاقتصادي حققت تركيا نهضة اقتصادية إذ بلغت مكانة كبيرة، واحتلت المرتبة السادسة عشر على مستوى النمو الاقتصادي على مستوى العالم، وبلغ حجم الاستثمار الخارجي في تركيا عام 2011 ما يقارب 93 مليار دولار.⁽²⁾

وسعى لتحقيق وبلوغ هذا البعد الاقتصادي، تقوم تركيا بتفاعلات سياسية والتي من خلالها تضمن للدولة التركية الحصول على الريوع الاقتصادية المتمثلة في القروض والاستثمارات الخارجية والمساعدات والهيئات الاقتصادية والتسهيلات المالية.

وفي هذا الشأن، تميزت السياسة الخارجية التركية بفك الارتباط بين السياسة والاقتصاد إذ أن التوتر في العلاقات السياسية لم يكن ينعكس على العلاقات الاقتصادية وهو ما لوحظ في العلاقات بين تركيا وسوريا. وتستخدم وتعتمد على الجانب الاقتصادي في علاقاتها مع الدول لتحقيق التعاون، وتفوقها الاقتصادي في المنطقة. ولبلوغ ذلك المسعى فهي بحاجة إلى البوابة العربية والتي تتمثل في سوريا التي تتقاسم معها أطول حدود برية.⁽³⁾ لقد وقعت تركيا اتفاقية التجارة الحرة مع كل من مصر، الأردن، المغرب، فلسطين، سوريا وتونس التوقيع على اتفاقية منح الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من الأردن، السعودية تونس الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، الكويت، سوريا...

1- عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 308.

2- محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية (كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟ الطبعة الأولى، مركز بهاء للبحوث والدراسات، لبنان، 2012، ص 10.

3- أحمد النوري النعيمي، مرجع سابق، ص 25.

صادقت تركيا على اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة. وعلى إثر هذا الاهتمام المتزايد، سجل حجم التبادل التجاري بين تركيا والبلاد العربية بشكل كبير. وشهدت العلاقات الاقتصادية التركية – العربية قفزة نوعية منذ انعقاد المؤتمر الأول عام 2005، حيث ظهرت استثمارات عربية جديدة في تركيا بما يقارب 20 مليار دولار مع نمو كبير في حركة التبادل التجاري. وفي نفس السياق، نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في جذب الودائع العربية والإسلامية خاصة التي خرجت من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مما سمح بتحقيق التوازن بينها وبين الأموال الغربية واليهودية في تركيا، إذ بلغت الأموال العربية عام 2006 حوالي 20 مليار دولار من أصل 50 مليار دولار من قيمة الودائع في البنوك التركية.⁽¹⁾

3- البعد الثقافي:

يرى الدكتور أحمد داود أوغلو أن البعد الثقافي الذي يوجه سياسات تركيا في الشرق الأوسط، يتمثل في التعددية الثقافية، حيث تؤكد الحكومة التركية على أن الحفاظ على التعددية العرقية والمذهبية شرط أولي لاستقرار المنطقة.

ومن هذا المنطلق، فإن العرب والأتراك ينتميان إلى بنية ثقافية شبه واحدة، تستمد عناصرها من الدين المشترك والتاريخ الواحد والمصير الواحد، وفي السنوات الأخيرة ازدادت العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا والبلاد العربية، بادرت تركيا إلى إطلاق قناة تركيا تبث برامجها باللغة العربية، وزيادة عدد السائحين العرب إلى تركيا بسبب عرض المسلسلات التركية التي يتم دبلجتها في سوريا. ويمثل العرب ثاني مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية.⁽²⁾

1- أحمد داود أوغلو، أسس السياسة الخارجية الجديدة، مرجع سابق.

2- محمد نور الدين، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي، مجلة المستقبل العربي، العدد 382، 2010، 76.

4- البعد الأمني:

تعد تركيا ذات الموقع المباشر مع الوطن العربي (سوريا والعراق) فهي ذات عمق إستراتيجي أمني كبير وخطير، ونظرا لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ترى تركيا أن إسهامها في قوات حفظ السلام، أحد الأبعاد الأساسية لتدخل تركيا كطرف ثالث لتحقيق السلام في المنطقة من جهة، وحماية الأمن القومي التركي من جهة أخرى.

إلا أن الخطاب التركي يسوده نوع من الغموض تجاه إثارة هذه الأبعاد الأمنية ضمن آليات تدخل تركيا في الصراع العربي - الإسرائيلي.⁽¹⁾

وتحاول تركيا أن تمتلك القدرات العسكرية التي تمكننا من مواجهة والتصدي للتهديدات أو إعاقة جهود أعداء الدولة. وتدرك أن قوة الدولة ترتبط بالدور الذي تلعبه في محيطها الإقليمي والعالمي، لذا تركز عقيدتها الأمنية على إقامة تفاعلات وتحالفات سياسية وإستراتيجية. وتهتم المؤسسة العسكرية بتحقيق هذه الأبعاد التي تتمثل في الاستجابة الفعالة الى التحديات الأمنية والأزمات والأوضاع المتغيرة على الصعيد العالمي وضمان أمن تركيا ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية.⁽²⁾

وفي هذا المسعى، شاركت تركيا في إرسال قوات حفظ السلام في جنوب لبنان ضمن قوات "اليونيفيل" التابعة للأمم المتحدة، وتسعى إلى التعاون العسكري في مختلف المجالات مثل التدريب، التسليح والمخابرات وتبادل المعلومات، ولبناء الأمن المشترك لمنطقة الشرق الأوسط من خلال المبادرات الجماعية، مثل "إسطنبول للتعاون".

1- محمد عبد العاطي التلوي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2008، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص143.

2- وراء حاسم لطيف السعدي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي 1933-2010، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، 2010، ص125.

الفصل الثالث

السياسة التركية الشرق أوسطية في الفترة الممتدة

من 2002 إلى 2015

المبحث الأول

السياسة التركية الشرق أوسطية في الفترة 2002 إلى 2010

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في أنقرة عام 2002، والدولة التركية تتجه إلى المصالحة مع محيطها الشرق أوسطي، التي استتنت من علاقاتها السابقة في هذه المنطقة معظم الدول العربية والإسلامية واستقرت علاقاتها التفاضلية مع إسرائيل منذ أول سنة لميلاد هذه الأخيرة في سنة 1948 . وترى بعض الأوساط أن هذا التوجه الجديد هو عبارة عن البحث عن بدائل للإتحاد الأوروبي بعد ماطلة العواصم الأوروبية بشأن عضوية تركيا في الإتحاد.⁽¹⁾ والمفارقة العجيبة هي أن معظم هذه العواصم التي تتماطل في قبول تركيا عضوا في الإتحاد تسعى في نفس الوقت إلى إبقاء آمالها معلقة اتجاه الانضمام إليها . أما من ناحية رد الفعل الشعبي فإن معارضة عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي بدأ يتعاضم بشكل كبير وترى هذه الجهة أن تركيا لم تعد بحاجة إلى أوربا خاصة اقتصاديا.⁽²⁾

كانت الانتخابات المسبقة في 2 نوفمبر 2002 والتي مكنت حزب العدالة والتنمية من السلطة، نقطة البداية لمرحلة جديدة جاءت بعد الأزمات السياسية المتعددة وبعد الأزمة الاقتصادية الخانقة لسنة 2000 . 34.26 % من الأصوات كانت كافية لرئيس بلدية إسطنبول، السيد رجب طيب أردوغان من أن يرأس الحكومة التركية تحت قبة حزب العدالة والتنمية.

1-مقابلة مع د. محمد العادل، أجراه الهادي غليوفي، المستقبل العربي، العدد 381، مركز دراسات الوحدة العربية نوفمبر

2010، ص157

2- نفس المصدر، ص157

ففوز هذا الحزب جاء نتيجة انهيار نظام أمني طغى عليه الحكم العسكري وأين الطبقة السياسية كانت تحت رحمة الجنرالات.⁽¹⁾

استطاع هذا الحزب الإسلامي أن يطور سياسات جديدة حول المواضيع التي تعتبر محظورة في المجتمع والدولة. وكانت هذه المواضيع تشمل العديد من القضايا منها الجيش القضية الكردية القضية الأرمنية، الدين، والاتحاد الأوربي، والعلاقات مع الدول العربية والإسلامية.⁽²⁾ يولي اهتماما بالغا بالعلاقات مع الدول الإسلامية . ويعزو ذلك إلى اعتبارات دينية وواجب الإبقاء على علاقات جيدة مع جيرانها المسلمين، وأيضا المصالح الاقتصادية تقرر التواصل مع الدول الغنية.⁽³⁾

شكلت هذه النظرة الجديدة منعرجا كبيرا في السياسة الخارجية التركية. إذ كانت السياسة الخارجية لتركيا عند قيام الجمهورية تركز على فكرة الانعزالية والانطوائية. وبوصول عصمت إينونو الي الرئاسة، ظهرت سياسة جديدة تحت شعار الغرب أولا ودائما. ولم تجد تركيا بحكم موقعها الجيوسياسي إلا الانضواء للمعسكر الرأسمالي طيلة الحرب الباردة حيث كانت في خطوط الدفاع الأولى ضد حلف وارسو والاتحاد السوفياتي. ولكن انهيار المعسكر الاشتراكي كان نقطة حاسمة في تغيير السياسة الخارجية لتركيا لأنها لم تعد تجد نفس الترحيب والدعم السابق لتقاربها مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.⁽⁴⁾

1 -Hamit BOZARSLAN , *Histoire de la Turquie de l'empire-à nos jours*, TALLANDIER, 2013, (3)Ooris,P377.

2-راغب دوران ومجموعة باحثين، *عودة العثمانيين الإسلامية التركية*، مركز المسبار للدراسات والبحوث الطبعة الأولى، 2010، بيروت، ص115

3- نفس المرجع، ص118

4-محمد زاهد جول، مرجع سابق، ص 188

بالأخص أن الولايات المتحدة أخطأت في اختيار العدو البديل، عندما اختارت الإسلام عدواً بديلاً عن الشيوعية. وبعد النصف الثاني من عقد التسعينات، عاشت تركيا مرحلة من التردد والتوتر في سياستها الخارجية. منتظرة تبلو إستراتيجية جديدة.

أصبحت التطلعات التركية تتوسع، فاعتباراً من 1992، بدأت بترديد عبارة " العالم التركي من الأديرياتكي حتى سور الصين العظيم " في نظرة توسعية للعالم التركي⁽¹⁾. إذ تبنت دبلوماسية أكثر انفتاحاً وإيجابية تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط، وترى أنها في وضع يمكنها من المساهمة في تنشيط ديناميات التعاون الإقليمي. فخلال الكلمة التي ألقاها في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي استضافته طهران في ماي 2003، قدم الرئيس التركي السابق غول، في بداية كلمته موجزاً لما أسماه " الرؤية التركية " لمنطقة الشرق الأوسط، حين أوضح أن العالم الإسلامي بحاجة إلى تحديد المشكلات والقضايا وجوانب التقصير التي تعيق تقدمه . كما دعا غول إلى الكفاح المتواصل في سبيل خلق شعور لدى الشعب بأنه يملك النظام الذي يعيش في ظله.⁽²⁾

فوصول غول إلى منصب الرئاسة قد أدخل على السياسة الخارجية لتركيا زخماً و دفعا جديدين، فهو وزير الخارجية المعروف الذي قاد علاقات تركيا مع الخارج لسنوات ومسك بأكثر من ملف وقضية. فالطرف الآخر الذي كان يحاور غول وزيرا أصبح يحاوره رئيساً للبلاد، إذ بمنصبه هذا قادر على إعطاء القرار والالتزام به وتنفيذه، فالرئيس غول كان يقود السياسة الخارجية لتركيا باسم العدالة والتنمية وأصبح يقودها باسم تركيا والحزب الحاكم والمعارضة على السواء.⁽³⁾

1- أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 247

2- نبيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005، ص 111

3- محمد نور الدين، الإسلاميون في تركيا ومشروع التغيير، مجلة شؤون الأوسط، العدد 127، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، فيفري 2007، ص 20

بواخر السياسة الخارجية التركية بادية منذ البداية، فعندما حقق حزب العدالة والتنمية انتصارا في الانتخابات التشريعية 2002 وحصل على الأغلبية المطلقة، استقبلت واشنطن الحدث بترحاب كبير، واعتبرت واشنطن أن الشعب التركي قد أزاح النخبة السياسية التقليدية وأتى بنخبة جديدة ستكون الحل الوسط بين الإسلام والديمقراطية، فواشنطن كانت تضع عينها علي ما يمكن أن يقدمه حزب العدالة وحكومته في الحرب علي العراق التي كانت واشنطن قد أطلقت إشارات التمهيد لها في تركيا بالزيارة التي قام بها بول وولفوبتزر إليها في جانفي 2002، إذ أعطى أردوغان إشارات إيجابية وواضحة لواشنطن بدعمها في الحرب.⁽¹⁾

إلا أن تصويت البرلمان التركي بعدم السماح لقوات التحالف بالمرور في الراضي التركية لغزو العراق قد أصاب واشنطن بمرارة كبيرة . فضغط الجناح المحافظ في الحزب بزعامة رئيس البرلمان بولنت أرنج رجح الكفة لعدم المشاركة في الحرب على العراق.⁽²⁾

في مطلع عام 2003 أعلن عبد الله غول: " نحن نرفض أي مساهمة أو مشاركة في العمل العسكري الأمريكي ضد بغداد، وقلنا للأمريكيين هذا الموقف مرارا . وهو ليس للمناورة أو التبرير، لأن مثل هذا العمل العسكري، سيخلق المزيد من المشاكل الخطيرة لتركيا وجميع دول المنطقة ولن يخدم سوى مصالح إسرائيل".⁽³⁾

ونظرا للموقف المتخاذل للدول العربية إتجاه غزو العراق، أعلنت الحكومة التركية أنها سترسل مذكرة إلى البرلمان تنص على السماح بمرور 65 ألف جندي أمريكي، يربطون على ظهر الأسطول الأمريكي في ميناء إسكندرون.⁽⁴⁾ وكان ذلك ردا أيضا على بعض المحللين الأمريكيين الذين يرون أن تاريخ أول مارس 2003 عبارة عن "لحظة مؤسسة" في السياسة الخارجية التركية، وذلك لاهتزاز الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة . فتغيرت

1- عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا، مكتبة الشروق الدولية، 2007، القاهرة، ص53

2-المرجع نفسه، ص86.

3-وليد رضوان، العرب والأترك، مرجع سابق، ص290.

4-المرجع نفسه، ص290.

النظرة الأمريكية بالنسبة لتركيا، إذ ترى أن أزمة الثقة مع تركيا ستكون قائمة وقد لا تنتهي ملابساتها إلا بانتهاء الأزمة العراقية. فقد أقدم الجيش الأمريكي في شمال العراق على اعتقال إحدى عشر (11) عنصرا من القوات التركية الخاصة للاشتباه في تورطهم في مؤامرة لاغتيال شخصيات سياسية كردية محلية.⁽¹⁾

بقيت تركيا داعمة لكل الحكومات المتعاقبة في بغداد، لأن من مصلحتها عدم قطع العلاقات وتقادي أي توتر، ومساندة العراق الجديد وخاصة الدفع إلى الحفاظ على الوحدة الترابية وعدم السماح لأكراد الشمال أن يكونوا كيانا مستقلا بذاته. فهذا الأمر إذا حدث سيدفع أكراد تركيا للمطالبة أكثر باستقلال منطقتهم عن تركيا الأم. ولكن مع إقرار الدستور العراقي في عام 2006 وجدت تركيا نفسها تقترب من دائرة الأخطار التي ترسم في العراق فإقرار صيغة النظام الفيدرالي لن يكون بلا شك في صالح تركيا بل سيسمح لأكراد العراق بمساعدة حزب العمال الكردستاني على العصيان على الحكومة المركزية للمطالبة بمنطقة مستقلة تحمي حقوقهم الثقافية. وفي أواخر 2006 توترت أكثر العلاقات التركية العراقية إذ طالبت تركيا من العراق ضرورة إخراج حزب العمال الكردستاني من أراضيه بعد الهجمات التي قام بها في داخل تركيا. لكن الحكومة العراقية رفضت أي تدخل على أراضيه وتم تبادل الوفود للحد من الأزمة القائمة بين البلدين ولكن الطرف التركي هاجم جوبا شمال العراق وقام بتدمير قواعد ومواقع حزب العمال الكردستاني.⁽²⁾

كانت تركيا دائما تحاول أن تكون لها علاقات عادية مع جارتها العراق طيلة الاحتلال الأمريكي لها. وسعت دائما إلى إقامة علاقات قوية مع العراق لضمان وحماية مصالحها. فهي تعارض في السابق وحاليا كل سياسة تدفع إلى تقسيم العراق إثنيا لأن النتيجة ستكون وخيمة على العراق وعلى جيرانها.

1- ميشال نوفل، مرجع سابق، ص 74.

2- رواء باسم لطيف السعدي، الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص 103.

العلاقة مع إيران:

كانت العلاقة التركية الإيرانية نزاعية منذ قرون، إذ كل طرف يحاول أن يسيطر سيطرته على المنطقة بكاملها، وبميلاد الجمهورية التركية الجديدة عام 1923، دخلت هذه العلاقة في مسار آخر جديد وتطورت بصفة ملفتة للانتباه منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في 2002. فتركيا تسعى دائما إلى تعزيز مصادر قوتها العسكرية ونفوذها السياسي بطرح نفسها كطرف فاعل في أي ترتيبات حالية أو مستقبلية في منطقة الشرق الأوسط وأصبح انخراطها في الإقليم ضرورة مصيرية للحفاظ على مصالحها الحيوية.

لقد تزامن حكم العدالة والتنمية في تركيا مع تزايد النفوذ الإيراني في العراق وبالتالي التدخل في السياسة الداخلية للعراق عبر العلاقات التي تربطها مع الأحزاب الشيعية الحاكمة. وأيضا لإيران حلفها الذي يضم كل من سوريا وحزب الله في لبنان. وفي مقابل هذا الحلف الإقليمي الذي تقوده إيران، لازم على تركيا إنشاء حلف يصد هذا الزخم السياسي في العراق وذلك بالتحالف مع الدول السنية المعادية لإيران.⁽¹⁾

ونظرا للعلاقة التاريخية بين إيران وتركيا التي اتسمت دائما بعدم التدخل في شؤون الآخر حيث كانت هذه المعاملة ثابتة منذ ستينيات القرن الماضي. وكان الملف الكردي حاضرا دائما في الزيارات المتبادلة والاجتماعات العليا بين البلدين. والإلحاح دائما على القضاء على الجماعات الانفصالية الكردية وإيجاد سبل التعاون المخابراتي بين إيران وتركيا لحماية أمن الحدود المشتركة.⁽²⁾

التفاهم الإيراني التركي الدائم سمح لتطوير العلاقة بين البلدين إلى أقصى الحدود. فتركيا تعلم بكل دقة تفاصيل عن مراكز القرار في إيران، وأن عدم انحيازها إلى القرارات

1-سمير ذياب سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص124.

2- Jean-Marc Roubaud et les autres, **le rôle de la Turquie sur la scène internationale**, Rapport d'information, Assemblée Nationale Française, Paris, 2010, p57

الأمريكية فيما يخص الشأن الإيراني خاصة بعد 2003، دفع بالسلطة الإيرانية إلى تطوير التعاون المتبادل مع تركيا في مجالات أكثر حساسية نظرا للثقة الموضوعة في الطرف التركي. وهذا التطور الأخير سمح لإيران بإيجاد حليف إلى حدودها يمكن لها التنفّس اقتصاديا عبره. خاصة وأن العقوبات الدولية عليها جعلتها في موقع لا تحسد عليه. وإدراك لهذا الدور قامت تركيا سنة 2009 بمعارضة العقوبات الجديدة المسلطة على إيران والمسجلة تحت لائحة 1929. من جهته كان وزير خارجية تركيا داوود أغلو يدعو بصفة دائمة إلى الحوار بين إيران والغرب حول المسألة النووية والوصول إلى حل يرضي الطرفين.⁽¹⁾

تبنت حكومة أردوغان مفهوم التسوية عبر دبلوماسية التفاوض لعلاج أزمة الملف النووي الإيراني، وأقرت بحق إيران في تطوير التكنولوجيا النووية لغايات سلمية ورفضت التهديدات العسكرية للتعامل مع هذه الأزمة كما أن أردوغان رفض أي تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه ضربة عسكرية لإيران وساند المقاربة الأوروبية لإيران في إيجاد حل متفاوض عليه. وبالمقابل يناقش الإستراتيجيون الأتراك مع الحكومة الطريقة الأفضل لمواجهة احتمال حصول إيران على القنبلة النووية.⁽²⁾

سياسة تركيا اتجاه إسرائيل:

حاولت تركيا منذ ميلاد الدولة الإسرائيلية الحفاظ على توازن علاقاتها بين إسرائيل والعرب. إلا أن سياسة الحياد كانت قصيرة المدى ففي سنة 1975 أيدت تركيا القرارات العربية في الأمم المتحدة المتضمنة إعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، وكانت

1 – Jean Marc Roubaud ,opcit, p58

2-ميشال نوفل، مرجع سابق، ص77.

تركيا على إستعداد لتوسيع علاقاتها بالحركة الفلسطينية حيث اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الوحيد للفلسطينيين.⁽¹⁾

وبتطور العلاقة التركية مع الكيان الصهيوني وخاصة تحت الجمهورية الكمالية نجد أن العسكريون الأتراك هم أشد المناصرين لعلاقات قوية مع إسرائيل. فإسرائيل في نظرهم تعد مهمة بالنسبة لتطوير تركيا، وأيضا مصدرا إستراتيجيا لتخفيف الجيران المتطرفين، فهي وسيلة لنقل التقنيات العسكرية العالية. أما من الجانب الشعبي نجد أن الرأي العام التركي يحترم ديمقراطية إسرائيل ونجاحها العسكري.⁽²⁾

فلتركيا علاقات تعاون عسكري مع إسرائيل دشنتها الاتفاقية الموقعة بين الدولتين عام 1996 تشمل تبادل الخبراء العسكريين وبيع الأسلحة والمناورات العسكرية وقد تزامن عقد هذه الاتفاقية بوصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة ورغم ذلك استمرت العلاقات الإسرائيلية التركية وبدون انقطاع. فتركيا لا تغير علاقاتها الجديدة مع العرب بديلا عن علاقاتها مع إسرائيل وأنها عندما تدين السلوك العدواني الإسرائيلي، فإنها تفعل ذلك من منطق إنساني وليس من منطق سياسي.⁽³⁾ وفي خضم وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة و معرفة للخطاب الديني الإسلامي الذي اعتمده الحزب، نجده في مجال العلاقات مع إسرائيل براغماتيا.

لقد اتسمت العلاقات التركية الإسرائيلية في بعض المراحل بنوع من الفتور. ففي المرحلة الأولى لحكم أردوغان تزامن مع تطور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتغيرت لهجة الحكومة التركية إزاء الدولة الإسرائيلية إذ كان تصعيدا لا سابق له فكان

1- فيليب روبنس، مرجع سابق، ص98.

2- جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة : تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص163.

3- محمد السيد سليم، الخيارات الإستراتيجية للوطن العربية وموقع تركيا منها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 382، 2010، ص88.

احتجاج رجب طيب أردوغان عنيفاً، إذ اتهم إسرائيل بممارسة إرهاب الدولة ضد فلسطين. وبهذا الموقف عرف أردوغان كيف وكيف توجهاته مع مشاعر الغضب لدى الجمهور التركي الذي يتسم بالمعاداة لإسرائيل.⁽¹⁾

في إسرائيل ينظرون بشك كبير إلى أردوغان منذ اعتلائه الحكم للمرة الأولى في سنة 2003 ولكن رغم ذلك تطورت العلاقات إلى أن أصبح هناك تبادل بين الطرفين وتعاون في المجال الأمني حيث أن الموساد الإسرائيلي أدى دوراً هاماً في إلقاء المخابرات التركية القبض على رئيس حزب العمال الكردي، عبد الله أوجلان والذي كانت نتائجه القضاء على تمرد الأكراد. كما أن هذا التعاون دفع اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس الأمريكي بإقناع النواب الأمريكيين بالتنازل عن مشروع الاعتراف بمذبحة الأرمن. وكل هذه المبادرات هي شكر لتركيا للسماح لها بإدارة قاعدة إستخباراتية إسرائيلية في شرقي تركيا لمراقبة إيران وسوريا.⁽²⁾

استمرت هذه العلاقات، إلى أن تطورت في الاتجاه السلبي وذلك في أواخر 2008 في الوقت الذي كان فيه أردوغان يضع اللمسات الأخيرة على المفاوضات غير المباشرة التي كان يربطها بين الحكومة الإسرائيلية والحكومة السورية.

فوجئ أردوغان بالهجوم الإسرائيلي على غزة. فكان رده عنيفاً إذ هاجم إسرائيل ووصفها بالبلد الذي لا يحترم نفسه وأن هذا الهجوم على غزة يعتبر حرب بشعة ضد الإنسانية وبالمناسبة قام بإلغاء التدريبات المشتركة بين الطرفين.⁽³⁾

1- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ص76.

2- سمير سبتان، تركيا في عهد رجب أردوغان، عمان، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص132.

3- وليد رضوان، العرب والأتراك: من نور الدين وأرسلان إلى الأسد غول أردوغان، الطبعة الأولى، دار النهج، حلب، 2011، ص311.

وخلال عام 2009 وعقب توقف الحرب الإسرائيلية على غزة، نادى بعض الأصوات الإسرائيلية بمحاولة تحسين العلاقات بين الطرفين وأيضاً مطالبة تركيا بإثبات أنها لم تنظم إلى محور إقليمي متطرف. غير أن تركيا ظلت تمارس سياسة الابتعاد عن إسرائيل. إذ قام الرئيس التركي عبد الله غول بإلغاء زيارة إسرائيل مقررة في جانفي 2009 وفي المقابل قام بزيارة إلى العدو الأولى لإسرائيل، إيران. كما ألغى وزير الخارجية التركي أحمد داوود أغلو زيارة إلى إسرائيل في شهر أكتوبر بسبب رفض إسرائيل السماح له بزيارة قطاع غزة.⁽¹⁾

ولكسر الحصار الإسرائيلي المفروض حول قطاع غزة شاركت سفن تركية في شهر ماي 2010 عبر قافلة تضامن مع قطاع غزة فكان رد فعل الجيش الإسرائيلي عنيف إذ أسفرت الأحداث عن مقتل تسعة نشطاء أتراك في سفينة "مرمره" التركية. وكانت النتيجة توتر العلاقات التركية الإسرائيلية إلى أقصى درجات. وهدد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بإمكان قطع العلاقات مع إسرائيل حيث قام بسحب السفير التركي من إسرائيل وكان رد الدولة الإسرائيلية محتشماً إن تأسفت عن سقوط الضحايا ولم تقدم اعتذاراتها للحكومة التركية.⁽²⁾

وعموماً تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية عنصراً مهماً في العلاقات الدبلوماسية والإستراتيجية الشرق أوسطية. فتعتبر العلاقة الوثيقة والوحيدة بين إسرائيل وبين أي دولة إسلامية أخرى. فهي تكتسب أهمية لأنها تعتبر نموذجاً لعلاقات إقليمية ثنائية مثمرة تتجاوز المصالح الإستراتيجية الضيقة.⁽³⁾

1- يولا أسطيخ، تركيا من حليف إستراتيجي لإسرائيل إلى شبه عدو، مجلة دراسات إستراتيجية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 212، السنة العشرون، 2010، ص16.

2- نفس المرجع، ص17.

3- جراهام فولر، المصدر السابق، ص168.

العلاقات مع سوريا :

أكد دائما أحمد داود أوغلو، الذي قاد عملية التحول في السياسة الخارجية التركية، على قوة العلاقات مع سورية تاريخيا وجغرافيا وإمكانية الوصول إلى علاقة استثنائية معها. وكانت دائما المشكلة الكردية ومساندة سوريا لحزب العمال الكردستاني هي حجر عثرة أمام علاقات عادية بين الدولتين. فسوريا لم تنسى لواء الإسكندرون الذي ضم إلى الدولة التركية الجديدة عندما كانت سوريا تحت الانتداب الفرنسي. ولكن بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة حان وقت إيقاف العداء وإيجاد سبل للعيش في سلام وإخراج المنطقة الحدودية إلى مرحلة التعاون، وطي الموروث التاريخي الذي اتسم بالسلبية والتوتر الدائم.

بدأ التقارب التركي السوري بالتطور رغم التحفظ الشديد للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن. فكانت سوريا تحتل مكانة الصدارة في محاولة تركيا ترجمة إستراتيجيتها الجديدة خصوصا أن لها مع سوريا حدودا تتجاوز تسع مئة كيلومتر وتشكل أيضا البوابة العربية الوحيدة لتركيا إلى العالم العربي، إذ أخذنا في الاعتبار أن بوابة العراق مع تركيا وفقا لخريطة العراق الجديدة لم تعد عربية بل كردية.⁽¹⁾ وما فشلت تركيا في تحقيقه مع الاتحاد الأوروبي جسده على أرض الواقع مع سوريا من خلال إلغاء تأشيرات الدخول وفتح الحدود وإقامة مجلس تعاون إستراتيجي أعلى بين البلدين.

كما أنها على الصعيد الأمني تعاونت سوريا إلى حد كبير لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني ليس داخل سوريا فحسب بل حتى داخل لبنان. وبات وزير الخارجية التركية، أحمد داود أوغلو يرى حلمه في منطقة إقليمية خالية من الحدود المصطنعة،

1- محمد نور الدين، تركيا وسوريا: نهاية العمق الإستراتيجي، شؤون الأوسط، العدد 139، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2011، ص 64 .

يتحقق. ولاحظنا هذا التجلي في التناغم بين البلدين، في مسألة الإسكندرون التي خرجت نهائيا من الأدبيات السورية من التداول. فهو اعترافا ضمنيا بتركية اللواء⁽¹⁾

الدولة السورية ترى في علاقاتها مع تركيا مناسبة لفك الضغط الغربي عليها وأنها وسيلة لحل بعض مشاكلها. فساهمت تركيا عبر حكومة أردوغان في بعث مفاوضات بين إسرائيل وسوريا إذ كانت الوسيط الأساسي في أربعة جولات من المفاوضات ابتداء من سنة 2008. رغم أن في الأخير لم تصل إلى نتائج ملموسة. ولكن يمكن القول عن هذه الوساطة أنها عبرت عن إمكانية إيجاد حلول بين طرفين عدوين لكنها صديقين لتركيا.⁽²⁾

كما قامت الحكومة التركية بوساطة بين لبنان وسوريا وفي أول تعليق على هذه الوساطة قال الرئيس السوري السابق حافظ الأسد في المؤتمر الصحفي: " قلة من الناس تعرف عن الدور التركي بالنسبة للموضوع اللبناني، وأنا أريد أنؤكد الآن أن الدور التركي كان بعيدا عن الإعلام ولم يكن يبحث عن إبراز هذا الدور، وإنما تمحور ضمن ما تحدث عنه أخي رئيس مجلس الوزراء أردوغان وهو أن تكون العلاقات بين الدول كلها علاقات سلمية".⁽³⁾

ركز الكثير من المتابعين في الفترة قبل 2011 أن مشهد التقارب بين الدولتين لن يصل بسهولة إلى صيغة تحالفية مستقرة. وإذا كانت الدراسات السياسية قد قللت من احتمال اندلاع نزاع في الماضي نظرا إلى قدم المشكلات وتضائل أهميتها لدى الطرفين إلا أن التوترات المتعاقبة تدل على تهدة الأزمات أو السكوت عنها لا يعني حلها. وأن التطورات المستقبلية لا يمكن التكهّن بها.⁽⁴⁾

1-محمد نور الدين، مرجع سابق، ص66.

2 -Didier billion, **une nouvelle politique extérieur de la Turquie**, Institut de Relations Internationales et stratégiques, 2010, p12

3-وليد رضوان، العرب و الأتراك، مرجع سابق، ص350.

4-عقيل سعيد محفوظ، سوريا و تركيا : الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 369، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص83.

المبحث الثاني

الدور التركي في الثورات العربية

أولاً: الدور التركي في الثورات العربية :

إن موجة التغيرات والتحولات السياسية المتسارعة التي عاشتها بعض الدول العربية فاجأت الكثير من دول العالم من حيث طبيعة تلك التغيرات وسرعة حدوثها وانتقالها من دولة لأخرى كالعدوى.

ولقد شكلت الأحداث التي عرفتتها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وتسارعها خصوصاً ما سمي بـ"الربيع العربي" وما تمخض عنها من تطورات متلاحقة ومراقبة امتحاناً صعباً بالنسبة للسياسات الخارجية لدول الجوار والقوى العظمى على حد سواء.⁽¹⁾

ولعل أبرز الأطراف الدولية والإقليمية التي كان لها موقف من التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية هي تركيا، إذ كانت الحكومة التركية تفضل انتقالاً هادئاً في البلدان العربية وبشكل لا يؤثر مستقبلاً في الدور الإقليمي التركي، هذا الدور الذي عرف تنامياً متواتراً في السنوات القليلة الماضية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002.⁽²⁾

على غرار حلفائها الغربيين، لم تستبق تركيا هذه الوضعية الجديدة في المنطقة العربية. وتميز الموقف التركي إزاء الأحداث التي هزت المنطقة العربية بالتردد والارتباك الشديدين، إذ ظهر الارتباك والحذر في الموقف التركي منذ بداية الحراك الاحتجاجي في تونس.

1 -Jean Marcou, **la politique étrangère de la Turquie de la dérive vers l'Est au retour vers l'ouest ?** politica International.e.Segurança.n°8,20013 P21.

2-إياد عبد الكريم مجيد، **الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية: تركيا نموذجاً**، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، 2012

استمر هذا التردد وعدم اتخاذ موقف واضح حيال الثورات العربية وخاصة عند امتدادها إلى ليبيا، إذ لم يتخذ المسؤولون الأتراك موقفا صريحا من الثورة الليبية بل عارضوا أي تدخل خارجي ضد النظام القذافي.⁽¹⁾

وقد تبنت تركيا مداخل مختلفة في التعامل مع الثورات العربية حيث التزمت مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس. أما في الحالة المصرية، أصبح الموقف التركي أكثر وضوحا في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات سياسية والاستجابة لمطالب الشعب وكان ذلك في بداية فيفري 2011.⁽²⁾ ثم تطور ليتحول إلى نقد النظام ومطالبته بالرحيل خلال خطاب أردوغان أما البرلمان التركي، فيفري 2011. لكن سرعان ما أبدت تركيا خيارات الشعبين التونسي والمصري، إذ زار الرئيس التركي مصر بعد نجاح الثورة فيها.

اختلفت لهجة الموقف التركي وحدته مع وصول رياح الاحتجاج إلى سوريا، إذ وجدت تركيا نفسها مضطرة لتحديد موقفها بكل وضوح، وهي مجبرة على تحمل كل تبعات القرارات المتخذة حيال سوريا، لأن بين البلدين توجد عدة ملفات مشتركة بينهما ولعل أبرزها المسألة الكردية. لذا وجدت أنقرة في وضع محرج جدا، لأنها تدرك أن أي تصعيد مع سوريا سوف يجلب العداء لها خاصة من طرف إيران، والعراق وروسيا.

وفيما يتعلق بالأحداث في البحرين، جاء الموقف التركي حذرا، إذ اكتفت تركيا بمطالبة الأطراف إلى ضبط النفس، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في نفس الوقت، مع تحذيرها من مخاطر الانقسام بين المذهبيين الشيعة والسنة في المنطقة، أما في

1-م. نظير محمود أمين، موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، جامعة ديالى، 2013، ص2.

2-علي جلال عوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، 2011.

اليمن، تراجع بروز الدور التركي، واكتفت بمناشدة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي.⁽¹⁾

إن ما يفسر كل هذا الحذر وفي الموقف التركي إزاء أحداث "الربيع العربي"، هو عدم إمكانية إيجاد الحلول اللازمة لتوفيق بين مصالح تركيا الاقتصادية الضخمة والعلاقات السياسية الجديدة لتركيا مع الأنظمة في المنطقة، وبين واجب دعم هذا الحراك العربي خصوصا، وأن تركيا تسوق نفسها كأحدى الديمقراطيات الرائدة وكنموذج للإسلام السياسي والاقتصادي الذي يمكن تعميمه في الدول العربية . لذا وجدت الحكومة التركية أمام تحديا للموازنة بين مصالحها وروابطها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية مع الأنظمة القائمة في المنطقة من جهة والوقوف بجانب حقوق الشعوب في مواجهة أسباب الظلم والاستبداد من جهة أخرى.⁽²⁾

الدور التركي في الحراك العربي 2011، سوريا نموذجا:

لقد تعرضت العلاقات التركية السورية إلى نكسة قوية في ربيع 2011، يمكن لها أن تعيد العلاقات بين البلدين إلى المرحلة الأولى التي كانت قائمة ليس فقط قبل صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم بل إلى قبل ذلك بكثير. ففي مارس من عام 2011 اندلعت أحداث سوريا. ونظرا للعلاقات الحميمة الموجودة في تلك المرحلة بين البلدين، حاولت تركيا إقناع الرئيس بشار الأسد بمباشرة إصلاحات عاجلة وشاملة والرد كان سلبيا والمطالبة بعدم التدخل في الشأن الداخلي السوري، ولكن في المقابل تحولت هذه الأحداث تدريجيا إلى حرب متعددة الأطراف، شاركت فيه قوى عربية وإقليمية ودولية عديدة.

1-إياد عبد الكريم مجيد، مرجع سابق، ص56..

2-محمد هشام، تحولات السياسة الخارجية التركية إزاء دول الربيع العربي، مجلة شباب بيني المستقبل، 2012، ص17.

فسوريا التي كانت مثال عن الإستراتيجية الجديدة لتركيا في المنطقة والتي طويت كل الخلافات القديمة معها من أجل النظرة الجديدة لأحمد داوود أوغلو صاحب فكرة تصفير كل العلاقات، أصبحت العدو الأول للحكومة التركية التي هدفها إسقاط الرئيس بشار الأسد بكل الوسائل.

عندما بدأت الاضطرابات في سوريا كانت المواقف التركية على النحو التالي :

1- التعامل بسلمية مع المتظاهرين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإلغاء حالة الطوارئ.

2- حتمية الإصلاح والتغيير في سوريا.

3- الأفضل أن يكون التغيير بقيادة الأسد وهذا وحده يمنع الانفجار⁽¹⁾

وبتوتر العلاقة مع سوريا قامت وسائل الإعلام التركية بحملة شرسة ضد الرئيس بشار الأسد وتصويره على أنه الديكتاتوري الذي يشبه معمر القذافي. وكانت الصحافة القريبة من حزب العدالة والتنمية وتلك التابعة لفتح الله غولين وهو من المقربين من أردوغان التي كانت أكثر شراسة وكان الرئيس أردوغان يبرر هذه الحملة على أن الشأن السوري هو شأن داخلي تركي.⁽²⁾

وجدت المعارضة السورية ترحيبا في أنقرة، إذ فتحت لها كل الأبواب وأعطيت لها كل الوسائل لتعبر عن انشغالاتها. فمعظم الصحافة التركية شاركت في الحملة ضد النظام السوري، وفتحت عناوينها لكل المقالات المنتقدة لبشار الأسد. وأصبحت المواضيع المتعلقة بالطائفة العلوية تطرح يوميا في الإعلام. فكان الإيحاء بأن هناك حكم الأقلية الشعبية الحاكمة في دمشق تحاول السيطرة والقضاء على الأغلبية السنية التي يتكون منها الشعب

1- محمد نور الدين، تركيا وسوريا : نهاية "العمق الإستراتيجي"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 139، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2011، ص 66 .

2- المرجع نفسه، ص 67 .

السوري. ونظرا لطبيعة الحكم في تركيا وهو من الإخوان المسلمين فإن عدم التلاقي بين الطرفين يغير من البديهيات في العالم الإسلامي. والمتتبع للصحافة التركية في الفترة الأولى من الحراك في سوريا يجد أنها تحاول أن تدفع بالفتنة بين الشيعة والسنة في سوريا.

وفي خضم هذه الأحداث، تم الإعلان عن عزم المعارضة السورية على تنظيم مؤتمر لمختلف اتجاهاتها ويكون مكان انعقاده في تركيا. ويقضي في النهاية إلى إقامة مجلس انتقالي يمكن له دراسة الوضع في سوريا واتخاذ تدابير مستقبلية في شأنه. وتقديم كل هذه التسهيلات للمعارضة السورية من شأنه طرح عدة تساؤلات فالنظام السوري يقول باستعمال الحكومة التركية للمعارضة من أجل ضرب استقرار سوريا والإطاحة بالنظام. وترد تركيا بأنها الوحيدة المكلفة بتقديم المساعدة للأشقاء السوريين والدليل على ذلك استقبال العدد الهائل من اللاجئين السوريين.

بالنسبة للقيادة التركية فإن سياستها الجديدة تقتضي إلغاء انعزال تركيا عن شؤون المنطقة وعودتها دولة إقليمية فاعلة، لها طموح بأن تكون الدولة ذات التأثير الأقوى في شؤون المنطقة. وفي ضوء ذلك كان لابد للسياسة التركية من أن تهتم بما يجري في سوريا.⁽¹⁾

إن الرد العنيف للسلطة السورية على الاحتجاجات اليومية جاءت من طبيعة النظام الذي بني على قمع الحريات وتركز جميع السلطات في يد الأقلية العلوية التي ترى أن سورية لا يمكن أن تكون إلا دولة من محور المقاومة في المنطقة وأن العدو الأول هو إسرائيل. فهذه الوضعية جعلت الحكومة تضغط على كل محاولات التغيير التي ترى فيها وسيلة ليد الخارج حتى تتمكن من قلب النظام. النظام لقب المحتجين والمعارضين بالمتعاملين مع أعداء سوريا وبشير خصوصا إلى السعودية وإسرائيل أما المعارضة فترى أن

1-باسل العودات، بعد علاقات ومصالح إستراتيجية... الأسد يغادر بيت الطاعة العثماني عدوا، مجلة العرب، العدد 9460، 2014، ص7.

الشعب السوري نضج وحن وقت تغيير الأوضاع فهذه ثورة السوريين وليست أحداثاً كما يدعي البعض.

قدرت السلطات التركية أن الإجراءات التي اتخذها الرئيس السوري لتهدة الأوضاع غير كافية فالمرسوم الذي أصدره الرئيس السوري الذي يقضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة في سوريا قبل تاريخ السابع من مارس 2011 لا ينفع في الوقت الراهن، فعلى بشار الأسد أن ينسحب من الحكم ويسمح بإجراء انتخابات حرة ديمقراطية، يختار فيه الشعب السوري رئيسه بكل حرية.⁽¹⁾

السياسة الخارجية التركية لها أهداف، ومهما كانت المشاكل التي تجتاحها فإن همها الأول هو المشكل الكردي، الذي ترى فيه أسباب هشاشتها الداخلية. وبما أن حزب العمال الكردستاني له علاقات وطيدة مع أكراد العراق وسوريا فإن محاولة السيطرة عليهم يعتبر من بين أولوياتها. وظهور التنظيم الكردي "وحدات حماية الشعب" في سنة 2012 والتي تقول عن نفسها أنها قوة عسكرية وطنية تخضع لقرارات الهيئة الكردية العليا، ترى فيه تركيا شكل من أشكال تقوية الجناح الكردي في المنطقة.⁽²⁾ ومن أجل ذلك تسعى الحكومة التركية لفك العلاقات التي تربط حزب "الاتحاد الديمقراطي" السوري ومجموعة "وحدات حماية الشعب" مع حزب العمال الكردستاني التركي الذي تصنفه تركيا على أنه تنظيم إرهابي. ولا ينفي حزب الاتحاد الديمقراطي وجود علاقات مع حزب العمال الكردستاني وأن البرنامج الوطني للحزب يقوم على أفكار زعيم حزب العمال المسجون في تركيا عبد الله أوجلان. وتتهم تركيا وبعض أحزاب المعارضة الأكراد بأنهم أقرب إلى النظام السوري خاصة بعد انسحاب الجيش السوري من المناطق الكردية في سوريا في منتصف 2012. وكان الرد لوحدات حماية

1- عصام عبد الشافي، الثورة المكبوبة "عوائق التغيير الشامي في السعودية وسوريا، القاهرة، مجلة السياسة الدولية الأهرام، العدد 184، 2011، ص 96.

2- بولا أسطیح، "وحدات لحماية الشعب" ... 30 ألف مقاتل كردي في مواجهة "داعش" والنظام، الشرق الأوسط، العدد 3104، 2014.

الشعب بأنهم يعارضون الأسد ولكنهم متمسكون بأراضيهم وسيحاربون تنظيم الدولة الإسلامية إلى آخر قطرة من دمائهم.⁽¹⁾

في منتصف عام 2013 تمركز لواءان عسكريان من الجيش التركي قرب الحدود السورية استعداداً لأي أوامر عسكرية. وأعلنت الحكومة التركية بأنها بصدد دراسة احتمال إنشاء حزام أمني داخل الأراضي السورية وأنها ستقوم بمعية الولايات المتحدة في نشر صواريخ باتريوت على كل الحدود التي تجمعها مع سورية. كما كان طلب الحكومة التركية بفرض منطقة حظر الطيران في شمال سوريا، ولكن هذا الطلب قوبل بالرفض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾ ومع تطور الأوضاع بصفة راديكالية في كل أرجاء سوريا أصبحت المبادرات المقترحة تشكل فرصة لإيجاد حل ينهي هذه المأساة، فكان المبعوث الأممي إلى سوريا السيد الأخضر الإبراهيمي يحاول مع كل الأطراف لإيجاد صيغة تتقبل الأطراف المتصارعة الجلوس إلى مائدة الحوار. فرغم استعداد الحكومة السورية للمشاركة إلا أن المعارضة التي تدعمها بصفة قوية الحكومة التركية اعترضت عن فحوى المؤتمر ورأت أن ذهاب الرئيس بشار الأسد لا نقاش فيه فتعثرت المحادثات وفشل المؤتمر في إيجاد حل للأزمة.

ولإعطاء الفرصة الثانية للأطراف السورية لإيجاد حل تمكنت الدبلوماسية الدولية من إيجاد صيغة لعقد مؤتمر جنيف 2 في بداية فيفري 2014. ولكن النتائج غير مجدية وغير نافعة. فحسب الكاتب التركي، منصور أكغون، مؤتمر جنيف 2 أظهر للعالم غياب نية الإتحاد الأوروبي والعالم في ممارسة الضغط على النظام السوري مشيراً إلى أنه حتى ولو تم تشكيل إدارة سورية انتقالية فسيكون مرتبطاً بخيارات نظام دمشق. أما بشأن الرئيس بشار الأسد قال أكغون: "نعم الأسد قد يكون ديكتاتورياً، يدها ملطختان بالدماء، لكن مع الأسف

1- بولا أسطیح، مرجع سابق.

2- باسل العودات، المرجع السابق.

إنه قاتل ينبغي التفاهم معه مرحليا على الأقل، من أجل استقرار المنطقة وأمن تركيا" فيرى الكاتب أن فتح خط دمشق أنقري يكون في صالح تركيا لأن التنظيم الإرهابي داعش بات ملاصق للحدود التركية وأنه إذا لم نتوصل إلى حل فإن هذه المجموعات ستتجاوز الحدود وتصل إلى الداخل التركي⁽¹⁾.

لقد راهن الأتراك على سرعة سقوط النظام السوري، وسهلوا عبور الحدود لكل من يريد دخول سوريا لقتال النظام، كما دعموا كل مبادرة سياسية يمكن أن تساهم بالإطاحة بالنظام السوري وكان لهم السيطرة على المعارضة السورية خاصة الجناح المنتمي إلى جماعة الإخوان.

وعند إقرارهم بأن هذه المبادرات ليست مجدية وأن القوة العسكرية التي تقاوم الأسد لم تتمكن من السيطرة على سوريا، غيرت توجهاتها وأصبحت تعارض تواجد الجهاديين في الأراضي السورية، ولإرضاء الأمريكيين تراقب حدودها من أجل عدم السماح للإرهابيين التسلل عبرها أو استعمال أراضيها كمراكز لوجيستكية لمدّها بالأسلحة والعتاد. كما بدأت الحكومة التركية مد بعض خطوط التواصل مع إيران وروسيا لتكون مؤثرة مستقبلا في الشأن السوري.

والظاهر أن الحادث الإرهابي الذي عاشته العاصمة التركية أنقرة في 10 أكتوبر 2015 والذي أسفر عن مقتل أكثر من مئة قتيل وجرح أكثر من خمس مئة. قد أيقظ تركيا نهائيا من حيادها لتنظم إلى مجموعة الدول المحاربة لتنظيم الدولة الإسلامية. ودخول روسيا في الأزمة السورية عسكريا لم يعفيها من الانتقاد التركي فكان موقف أردوغان الأكثر رفضا للتدخل العسكري الروسي حيث وصفه بأنه "تعاون بين روسيا وإيران في تثبيت حكم الأسد. وأن هذا العمل العسكري هو تمهيد لإقامة كيان علوي ساحلي، وشددت الحكومة التركية من لهجتها اتجاه روسيا بعد انتهاك الطائرات الروسية للمجال الجوي التركي. ولكن الغارات

1- محمد براء محمد، بعد جينيف 2... إمكانية فتح حوار تركي- سوري واردة جدا، مجلة العرب، العدد 9460، 2014

الروسية لم تتوقف بل تضاعفت. فروسيا ترى أن فرصتها وصلت وعليها فرض سياستها في المنطقة بعد فشل السياسة الأمريكية في وضع حد لتمدد الخطر الإرهابي. وكان إحضار بشار الأسد إلى موسكو بتاريخ 21 أكتوبر 2015، بمثابة تسليم مفاتيح دمشق سياسيا إلى بوتين.⁽¹⁾

في خضم كل هذه الأحداث المتتالية على المسرح السوري، وتعدد الأطراف واللاعبين الدوليين، تظهر سياسة أردوغان مرتبكة وغير واضحة نظرا لتداخل المصالح وأن صورة تركيا التي كانت في خط تصاعدي في هذا الملف أصابها تشوه نظرا لدخول روسيا معترك النزاع. فأردوغان ليس بإمكانه تقرير مستقبل سوريا لوحده ولكن المفاوضات متعددة الأطراف هي الكفيلة لوحدها لإيجاد حل للمعضلة السورية.

1- محمد زاهد جول، هل يوجد توافق تركي سعودي مع روسيا على سوريا، مجلة شؤون خليجية، أبو ظبي، العدد 51، 2015، ص26.

المبحث الثالث

التحديات والرهانات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط

باعتلاء حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية سدة الحكم عام 2002، سعت تركيا إلى انتهاج استراتيجية جديدة في سياستها الخارجية حيال منطقة الشرق الأوسط معتمدة في ذلك على نظرية العمق الاستراتيجية وسياسة متعددة الأبعاد. وأصبح الدور التركي يتنامى بصورة مذهلة، وقد برز على جميع الأصعدة السياسية والأمنية، الاقتصادية والثقافية. رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها ولا تزال تبذلها تركيا على كافة المستويات والأصعدة إلا أن هذه الجهود لم تثمر بعد عن وقائع ملموسة تمهد الطريق أمام الطموحات التركية إذ أن الدور التركي في الشرق الأوسط اصطدم بجملة من التحديات.⁽¹⁾

ويمكن تقسيم هذه التحديات التي تواجه الدور التركي إلى تحديات داخلية وخارجية :

أولاً : التحديات الداخلية

رغم المكاسب التي حققتها سياسة متعددة الأبعاد التي انتهجتها حزب العدالة والتنمية والتي مست مختلف المجالات، إلا أن الانقسامات الداخلية التركية تشكل عقبات أمام تنامي الدور التركي وتقدمه. ومن بين هذه الانقسامات نشير إلى توتر العلاقة بين الحزب الحاكم وجماعة غول التي عبرت عن تحفظاتها حيال السياسات المنتهجة.⁽²⁾ وإضافة إلى ذلك يشكل استمرار المشكلة الكردية من عدم إيجاد حل في تركيا، والحساسيات السنية- العلوية، والعلمانية الإسلامية، وعدم رغبة القوى العلمانية المتشددة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، في المزيد من التورط في القضايا الشرق أوسطية، وفي حالة تفاقم هذه الصراعات الداخلية

1- محمد نور الدين: تركيا ... إلى أين؟ دور وتحديات، مرجع سابق، ص51.

2- القسم السياسي، حزب العدالة والتنمية وتداعياتها في المستقبل المنظور، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية 2014، ص5.

فإنها سوف تؤثر في تقزيم الدور التركي في المنطقة، مما يؤدي لا محال إلى تراجع المبادرة التركية في الخارج.⁽¹⁾

ثانياً: التحديات الخارجية

إن العلاقات الدولية تتسم بالتغير المستمر وكثرة المتغيرات الداخلية، إذ أن السياسات المتبعة قد تتأثر طردياً بالمتغيرات الطارئة وهذا ما لا يؤدي إلى تحقيق النتائج والأهداف المنشودة. ولقد جاءت أحداث الربيع العربي لتصطدم باستراتيجية السياسة الخارجية التركية التي من خلالها سعت إلى ممارسة دور الوسيط الإقليمي في تسوية النزاعات والخلافات في قضايا المحيط العربي الإسلامي، وسعيها لزعامة التغيير في منطقة الشرق الأوسط وكسب الريادة الإقليمية.⁽²⁾ وقد احتدم هذا التحدي وتعقيد الوضع أمام السياسة التركية الشرق أوسطية بفرض ثلاثة تحديات تتمثل في:

- 1- يتعلق بجغرافيا الانتشار الروسي في التراب السوري.
- 2- يخص الانتشار العسكري لروسيا الذي يعيق مساعي ومطلب تركيا إلى إقامة منطقة آمنة وفي هذا السياق يتعلق الأمر بنوعية الأسلحة التي نشرتها روسيا.
- 3- يتمثل في غموض أهداف النهائية في سوريا وتأثيرها على الموقف التركي من نظام الأسد.
- 4- الخيارات السياسية الجديدة لتركيا ومواقفها إزاء العديد من القضايا الأساسية ومنها القضية الفلسطينية، إذ يرى بعض العرب أنها مخالفة لموقف النظام العربي الروسي.

1- محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 51.

2- علي حسين باكير: التدخل الروسي في سوريا يعقد الحسابات التركية، القدس العربي، 21 أكتوبر 2015.

5- تعارض النظام العربي للسياسة التركية الجديدة في أحد أكثر الملفات سخونة وهو الدور الإيراني في المنطقة حيث كانت سياسة تركيا مع طهران إيجابية، ونسج البلدان علاقات ممتازة في جميع الميادين، وهو ما نظر إليه النظام العربي بعين سلبية، خصوصا أنه صنف إيران عدوا وعامل تهديد للأمن العربي بحجة أنها تسعى إلى تشييع المنطقة. في حين كان النظام العربي يأمل أن يكون الدور التركي عنصر توازن في مواجهة النفوذ الإيراني وهو الأمر الذي لم يحصل.⁽¹⁾

6- عدم تقبل البعض للدور التركي في المنطقة العربية إذ يرو فيه ترويجا لنظرية عودة العثمنة في السياسة الخارجية التركية والسعي إلى تزعم الوطن العربي والإسلامي وذلك بعد إخفاقها في تحقيق وانتزاع تأشيرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فضلا عما سبق، فإن التنافس والحساسيات القومية والمذهبية لعبت دورها لدى البعض من العرب لعدم الترحيب بالدور التركي الجديد الذي وجدوا فيه تحديدا لأدوارهم التقليدية.

إن توجهات حزب العدالة والتنمية الذي يراعي الدور التركي الجديد هو توجهات إسلامية، لكن مع استمرار النظام العلماني في تركيا والترويج للنموذج التركي، بحيث يجمع بين الإسلام والعلمانية يثير حفيظة التيارات الدينية الإسلامية في المنطقة العربية التي تعتقد أن تركيا ألبست لباسا جديدا في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي رعته الإدارة الأمريكية، وينظر إلى تركيا على أنها الوكيل الإقليمي له.⁽²⁾

1- محمد نور الدين: الدور التركي تجاه المحيط العربي (التحديات والفرص، صحيفة الجزيرة)، الحركة الاشتراكية العربية 2006، ص 7.

2- محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 118.

خاتمة

منذ صعود حزب العدالة والتنمية ووصوله إلى السلطة في عام 2002 وحتى يومنا هذا، بات يحظى هذا الحزب في الشارع التركي بتأييد مطلق رغم الفضائح التي ظهرت على الساحة السياسية التركية. ففوة الحزب تمثلت في زعمائه الذين عرفوا كيف يوجهوا القوة والطاقة الهائلة التركية. وكان من أهم الملفات التي اهتم بها حزب العدالة والتنمية، الملف الاقتصادي وتبنى الحزب الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره مصدرا وهدفا للنمو الاقتصادي. ووصول الحزب إلى السلطة وفي يده الأغلبية المطلقة أنتج استقرارا سياسيا ساهم بشكل كبير في تقوية الجبهة الداخلية.

أما على الصعيد الإقليمي فسياسة الحزب جد براغماتية . فكل جهود الحكومة التركية انصبّت على لعب دور مركزي ومحوري لأنها ترى في منطقة الشرق الأوسط مجالها الحيوي وعمقها الاستراتيجي. وركزت على إن تكون سياستها الخارجية مع بلدان الجوار، تعاونية، مبلورة رؤية جديدة أساسها الفاعلية، المصداقية وتصفير كل النزاعات القائمة. إذ تريد أن تكون سياستها الخارجية، الوجه الآخر لسياستها الجديدة داخليا.

ومع تطور الأوضاع الإقليمية منذ ربيع 2011، تعرضت معظم دول منطقة الشرق الأوسط إلى اضطرابات وأحداث سقطت فيها أنظمة بلدان واندلعت حروب أهلية في بلدان أخرى . فتغيرت البيئة الإقليمية كليا وتغيرت معها كل التحالفات بفعل هذه الأحداث التي تعرف بثورات الربيع العربي، خاصة بلدان الجوار ومنها سوريا.

إن أزمة سوريا هزت التحالفات الإقليمية المعتادة . فبظهور هذه الأزمة الحادة لم تكن تركيا كما كانت سابقا، بلد تابع. ولكن حاولت أن تفرض رؤيتها بطريقة مستقلة، لها أهدافها الخاصة واستراتيجيتها الإقليمية. فكثفت هجوماتها الدبلوماسية علي السلطة في سوريا. وأصبح الهدف الأساسي لحكومة العدالة والتنمية هو الإطاحة برأس النظام السوري مهما

كلف الأمر. ولكن التطورات الدولية الأخيرة حول حل أزمة سوريا، وتخلي عن المطلب الرئيسي لتركيا منذ أربعة سنوات من عمر الأزمة والمتمثل في إسقاط بشار الأسد، يدفعنا إلى القول إن محاولة الاستقلالية عن القوى الكبرى في رسم السياسة الخارجية في تركيا ليس هو إلا طموح لا غير. فالترتيبات الأخيرة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حول الأزمة السورية في مفاوضات فيينا تدفعنا إلى التأكيد على إن سياسة منطقة الشرق الأوسط مرهونة فقط بإستراتيجية الدول الكبرى لا غير.

قائمة المراجع

- المراجع باللغة العربية

(أ) الموسوعات

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي : الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ، كتب
عربية ، قوسينا ، 2005

ب (الكتب :

1- إبراهيم بك حليم: تاريخ الدولة العثمانية العلية، الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت
1988

2- إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الطبعة الثانية
، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1998.

3- أحمد داود أوغلو: ترجمة محمد جابر ثلجي و طارق عبد الخليل، العمق الاستراتيجي،
موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الطبعة الثانية ، مركز الجزيرة للأبحاث، قطر
2011 .

4- أنور الجندي : السلطان عبد الحميد و الخلافة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار ابن
زيدون ، بيروت.

5- جراهام فولر : الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي
الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2009 .

6- حسام الناييف: لواء أسكندرونة -حكاية وطن سلب عنوة- منشورات الهيئة العامة
السورية للكتاب، وزارة الثقافة ، دمشق ، سوريا ، 2013 .

7- حسني بسلي و عمرو أوزباي : رجب طيب أردوغان قصة زعيم ، الطبعة الأولى ، الدار
العربية للعلوم و ناشرون ، لبنان ، 2011 .

8 - خالد الحروب :التيار الإسلامي و العلمنة السياسية :التجربة التركية وتجارب
الحركات الإسلامية العربية ، الطبعة الأولى ،مؤسسة النشر للدعاية و الإعلان ،
فلسطين، 2008 .

- 09- رضا هلال : السيف و الهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان ،الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي ،الطبعة الأولى ، دار الشروق ،القاهرة ،1999 .
- 10 - سليمان بن صالح الخراشي : كيف سقطت الدولة العثمانية ،الطبعة الأولى ، دار القاسم ،الرياض،.1991
- 13- سمير ذياب سبيتان : تركيا في عهد رجب طيب أردوغان ،الجنادرية للنشر و التوزيع ،عمان ،2012،
- 14- عبد الحليم غزالي: الإسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا ، مكتبة الشروق ، القاهرة ،2007
- 15- عثمان علي:حزب العدالة و التنمية في تركيا و المسألة الكردية،الطبعة الأولى ،مطبعة منارة المديرية العامة للمكتبات العامة لإقليم كردستان ،تركيا 2013 .
- 16- عقيل سعيد محفوظ : السياسة الخارجية التركية -الاستمرارية و التغيير -الطبعة الأولى ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،قطر ،2002 .
- 19- عمرو الشوبكي وآخرون: عودة العثمانيين الإسلامية التركية،الطبعة الرابعة ،مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، 2012 .
- 20- فيليب روبنس : ترجمة ميخائيل نجم خوري، تركيا والشرق الأوسط ،الطبعة الأولى دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ،1993 .
- 21 - كرم أوكتم : ترجمة مصطفى الجمال ، تركيا : الأمة الغاضبة ،الطبعة الأولى إصدارات سطور الجديدة ،2012 .
- 22 - محمد زاهد جول :التجربة النهضوية التركية (كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا الى التقدم ؟) مركز بهاء للبحوث و الدراسات ،لبنان 2012 .
- 23- محمد صادق إسماعيل: التجربة التركية |من أتاتورك إلأردوغان ،الطبعة الثانية ،العربي للنشر و التوزيع ،2013 .

- 24 - محمد عبد اللطيف هريدي: الحروب العثمانية الفارسية و أثرها في انحصار المد الإسلامي في أوروبا ، الطبعة ،دار الصحوة للنشر و التوزيع ،القاهرة ،1987 .
- 25- محمد فريدك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، الطبعة الأولى ،دار النفاس، بيروت لبنان ،1981
- 26- محمد نور الدين: الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية.
- 27- محمود محمد الحريري: تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى ،الطبعة الأولى ،القاهرة ،مصر 2002 .
- 28- مصطفى محمد الطحان: تركيا التي عرفت...من السلطان ...إلى نجم الدين أربكان ،الطبعة الأولى ،الكويت 2008 .
- 29- ميشال نوفل : عودة تركيا إلى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الطبعة الأولى ،الدار العربية للعلوم ناشرون لبنان 2010 .
- 30- موريال ميراك-فايسباخ و جمال واكيم ،السياسة الخارجية التركية(تجاه القوى العظمى و البلاد العربية منذ عام 2002) الطبعة الأولى ،شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ،لبنان ،2014 .
- 31- نبيل بارك : سياسات تركيا تجاه شمال العراق، مركز الخليج للأبحاث ،دبي 2005 .
- 32- هاكان يافور: الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي ،الطبع الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2010 .
- 33- وراع حاسم لطيف السعيد: الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي ،الطبع الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2010 .
- 34- وليد رضوان : العرب و الأتراك: من نور الدين أرسلان الى الأسد غول أردوغان، الطبعة الأولى ، دار النهج،2011 .

- 35- وليد رضوان : تركيا بين العلمانية و الاسلام في القرن العشرين ،الطبعة الثانية ،شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ،2012 .
- 36 - وليد رضوان :العلاقات العربية التركية ،الطبعة الأولى ،المطبوعات للتوزيع و النشر ،بيروت ، لبنان ،200

(ج) المجلات و الدوريات:

- 1- أحمد يوسف علي الأحمد و آخرون: حزب العدالة و التنمية التركي، الجذور التاريخية و التوجهات الفكرية، مجلة بحوث إسلامية و اجتماعية متقدمة، المجلد 3، العدد 9 ، معهد دراسات غرب آسيا ، ماليزيا، 2013.
- 2- إياد عبد الكريم مجيد: الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية، تركيا نموذجيا، مجلة العلوم السياسية ، العدد 46، 2012.
- 3- باسل العودات: بعد علاقات و مصالح إستراتيجية ... الأسد يغادر بيت الطاعة العثماني عدوا، مجلة العرب ، العدد 9460، 2014.
- 4- حسين طلال مقلد : تركيا و الاتحاد الأوروبي ، بين العضوية و الشراكة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 26 ، العدد الأول ، 2010.
- 5- سعيدي السعيد : سياسة تركيا في ظل العدالة و التنمية و انعكاساتها على العلاقة التركية العربية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 10، 2014 .
- 6- طارق عبد الجليل : التجربة التركية، نموذج غير مكتمل ، مجلة الديمقراطية ، العدد 50، 2013
- 7- عبير محمد عاطف الغندور: جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد السادس ، المجلد الثالث، 2011.

- 8- عصام عبد الشافي: الثورة المكبوبة ، عوائق التغيير الشامي في السعودية و سوريا، مجلة السياسة الدولية ، العدد 184، الأهرام ، القاهرة ، 2011.
- 9- عقيل سعيد محفوظ: سوريا و تركيا، الواقع الراهن و احتمالات المستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 369، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- 10- علي جلال معوض : قراءة في فكر داود أوغلو، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 178 ، جانفي 2010.
- 11- علي جلال معوض: الإرتباك ، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية، الأهرام 2011.
- 12- علي جلال معوض، الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة.
- 13- فتيحة ليم : تركيا و الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط ، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.
- 14- فتيحة نايتيم، تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة المفكر، العدد 05
- 15- محمد السيد سليم: الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي و موقع تركيا منها، مجلة المستقبل العربي، العدد 382، مركز دراسات الوحدة العربية 2010.
- 16- محمد براء محمد: بعد جينيف 2، إمكانية فتح حوار تركي- سوري وادة جدا، مجلة العرب، العدد 9460، 2014.
- 17- محمد زاهد جول: هل يوجد توافق تركي سعودي مع روسيا على سوريا، مجلة شؤون خليجية ،العدد 51، أبو ظبي، 2015.

- 18- محمد سالم السامرائي: المساومة في السياسة الخارجية التركية، *المجلة العربية للعلوم السياسية* ، العدد 13، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- 19- محمد نور الدين : الإسلاميون في تركيا و مشروع التغيير، *مجلة شؤون الأوسط* العدد 127، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت ، فيفري 207.
- 20- محمد نور الدين : تركيا و سوريا ، نهاية العمق الإستراتيجي ، *مجلة شؤون الأوسط*، العدد 139 مركز الدراسات الإستراتيجية، 2011.
- 21- محمد نور الدين : وجهة نظر عربية في التعاون و التنسيق العربي التركي، *مجلة المستقبل العربي* ، العدد 382، 2010.
- 22- محمد هشام: تحولات الخارجية التركية إزاء دول الربيع العربي، *مجلة شباب يبني المستقبل*، 2012 .
- 23- نظير محمود أمين: موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية ، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، العدد الثاني، جامعة ديالي ، 2013.
- 24- الهادي غيلوفي: مقابلة مع الدكتور محمد العادل، *المستقبل العربي* ، العدد 381، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2010.
- 25- الهادي غيلوفي : قراءة في كتاب تعاظم الدور الإقليمي تركيا ، *المستقبل العربي* ، العدد 384 ، 2010 .
- 26- وليد مال الله: قراءة تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة، دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة، للقمان عمر محمود النعيمي، *المجلة العربية للعلوم السياسية* العدد 26، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2010.

د) الجرائد

- 1- الدغيم محمد السيد ، رحيل نجم الدين أريكان ،جريدة الحياة اللندنية ، 1 أيار 2011 .
- 2- أحمد داود أوغلو ، أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة، جريدة النهار اللبنانية 2010.
- 3) أماني سعيد ، مفاوضات ،سلام إسرائيلية -سورية برعاية تركيا ،صحيفة الجريدة ، العدد 311، ماي 2008.
- 4) بولا أسطیح، "وحدات لحماية الشعب" ... 30 ألف مقاتل كردي في مواجهة "داعش" والنظام، الشرق الأوسط، العدد 3104، 2014.
- 5) علي حسين باكير: التدخل الروسي في سوريا يعقد الحسابات التركية، القدس العربي ، 21 أكتوبر 2015.

هـ) المذكرات و الرسائل

- 1) يسرى عبد الرؤوف الغول ، أثر صعود حزب العدالة و التنمية التركي على العلاقات التركية -الاسرائيلية ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة 2011.
- 2) صدام أحمد سليمان الحاحجة ، دور حزب العدالة و التنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية ، في الفترة 2002-2010 ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، 2011 .
- 3) محمد عبد العاطي التلوي ، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا ،2002-2008 ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2011 .

4) رواء باسم لطيف السعدي ، الإسلام السياسي ،حزب العدالة و التنمية في تركيا و دوره في التغيير السياسي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب و العلوم ،جامعة الشرق الأوسط 2010.

المراجع باللغة الفرنسية

Livres :

- 1-Hamit BOZARSLAN , **Histoire de la Turquie de l'empire à nos jours**, Editions TALLANDIER,2013
- 2-Gilles Dorronsoro , **Que veut la Turquie ?** (ambitions et stratégies internationales),Editions Autrement ,PARIS,2009.
- 3-Huseyin Latif, **la Nouvelle Politique Extérieure de la Turquie** , les Editions CVMag, 1ere édition ,2011.

Revue

1. Béatrice Garapon,**la politique arabe de la Turquie depuis 2003 à la lumière de la doctrine Davutoglu**, Revue Averroés ,numéro 3,printemps-été 2010.
2. Nilufer Gole , **La Turquie, le printemps arabe et la poste-européanité** ,revue Confluences Méditerranée, n°79 (automne 2011).
3. Jean Marcou, **la politique étrangère de la Turquie de la dérive vers l'Est au retour vers l'ouest ?** politica International.e.Segurança.n°8,20013 .

Rapports :

1. Jean-Marc Roubaud et les autres, **le rôle de la Turquie sur la scène internationale**, Rapport d'information, Assemblée Nationale Française, Paris, 2010.
2. Didier billon, **une nouvelle politique extérieur de la Turquie**, Institut de Relations Internationales et stratégiques, 2010.

الفهرس

الفهرس

1	مقدمة
---	-------

الفصل الأول

لمحة تاريخية للعلاقات التركية مع منطقة الشرق الأوسط

14	تمهيد
15	المبحث الأول: العلاقات التركية - العربية في الفترة العثمانية
23	المبحث الثاني: العلاقات التركية - العربية بعد تأسيس الجمهورية التركية 1923....
26	أولاً: قضية سلخ لواء إسكندرون
27	ثانياً: مسألة الموصل (العراق)
27	ثالثاً: الصراع العربي الإسرائيلي
28	رابعاً : التحالفات الدولية والإقليمية
30	المبحث الثالث: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية

الفصل الثاني

ملاح وتجليات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

42	تمهيد
43	المبحث الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية
48	المبحث الثاني: المرجعية الفكرية لحزب العدالة والتنمية
48	أولاً: مسيرة الحركة الإسلامية في تركيا
51	ثانياً- التوجهات الفكرية لحزب العدالة والتنمية
54	المبحث الثالث: أبعاد السياسة الخارجية في تصور حزب العدالة والتنمية
57	1- البعد السياسي
58	2- البعد الاقتصادي

- 3- البعد الثقافي 59
- 4- البعد الأمني 60

الفصل الثالث

السياسة التركية الشرق أوسطية في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2015

- المبحث الأول: السياسة التركية الشرق أوسطية في الفترة 2002 إلى 2010 62
- المبحث الثاني: الدور التركي في الثورات العربية 74
- أولاً: الدور التركي في الثورات العربية 74
- المبحث الثالث: التحديات والرهانات التي تواجه الدور التركي في الشرق الأوسط 83
- أولاً : التحديات الداخلية 83
- ثانياً: التحديات الخارجية 84
- خاتمة 86
- قائمة المراجع 89
- الفهرس 98

UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU

Faculté de droit et de sciences politiques



Département des sciences politiques



La politique extérieure turque au proche-orient (2002-2015)

**Mémoire en vue de l'obtention d'un master en sciences
politiques**

Option;: etudes moyen-orientales

Réalisé par:

ALILECHE Arezki
SI SALAH Med Salah

Encadré par:

Dr. KHELASSI Khalida

Membres du jury

Dr. BERD Ratiba, Université MouloudMammeride Tizi-Ouzou, Présidente

Dr. KHELASSI Khalida, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Rapporteur

M. AMROUNE Mohamed, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Examineur

Année universitaire: 2014-2015